# ظامِرُةُ النُّقَارُضُ فَى الْخَرْسِ اللَّحْوِكَ

دكتور

# عَبِدِ الَّلَهُ أَحْمِدٍ جَادُ الكَرِيمِ

أشتاذ النُّحو والصُّرِ فَ وَالْعَرُوضِ المَسَاعِدِ قَسَمِ اللْغُمَّةِ العُرِيثَةِ لَا كُنِيَّةً النَّرِيثَةِ للبُنَاتُ بَجَازًانُّ المُمَّلِكَةَ العُربِيَّة الشَّعوديَّةِ

الناشد

الله المالية المالية

١٤ ميدان الأورا - القاهرة . ت : ٢٩٠٠٨٦٨

# ظاهرة التقارض فىي الدرس النحوى

دكتسور

عبد الله أحمد جاد الكريم أستاذ النحو والصرف والمروض المساعد قسم اللغة العربية - كلية التربية للبنات جازان - المملكة العربية السعودية

> الناشسر مكتبة الآداب ٢٤ ميدان الاوبرا - القام فقيم عليه ت ت ١٩٢٠٠٨ - ٣٩٠٠٨ - ٢٩٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾ [طه: ١١٤]

صدق الله العظيم

الطبعة الأولى1273هـ - 2007م مكتبة الآداب (على حسن)

# *leal*s

إلى أستاذى العالم الجليل الأستاذ الدكتور: محمد عبد المجيد الطويل تحية إعزاز وإجلال وتقدير، وفاءً بما لا سبيل إلى الوفاء به

#### مقدمة

الحسمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسنول الله، خيسر مَنْ نطق بالضاد، وهَدَى البشسرية إلى سبيل الرشاد؛ وكان للعالمَ خير هاد، وخير مَنْ هدى العبادَ إلى الفلاح في الدنيا ويوم الميعاد. . أمّا بعد:

فالدرس النحوى بحر واخر بكثير من الظواهر وافر وبين أيدينا في هذا الكتباب ظاهرة لغوية وجدنا صداها في الدراسات النحوية وهى: «ظاهرة التقارض في الدرس النحوي»، ولست أزعم أنني قد أخرجت هذا الموضوع من غياهب النسيان، فكان له حضور وكيان، لأطرح عليه من حلل التهذيب والبيان، ولكن هذا موضوع قديم، وكثير من العلماء والنحاة به عليم؛ ولكني حسبت أنه ينقصه الجمع والتبويب والتنظيم.

وبما لا شك فيه أننى استفدت من دراسات النحاة والعلماء السابقة، ومن آرائهم السديدة الفائقة، ولقد توفَّرت في ذهني أهداف شتى صرفتُ جهدى المتواضع إلى تحقيقها، ومنها ما يلي:

 أولا: جمع شتات هذه الظاهرة بين دفتي دراسة واحدة، جمعًا نزعم فيه الترابط والتكامل، وإن لم يكن الجمع الكامل المانع؛ فالكمال الله وحده.

\* ثانيا: تتبع ظهور مصطلح «التقارض» وتطوره، والبحث عن أسبابه، ودراسة أبوابه النحوية؛ ومعرفة علاقة التقارض بغيره من المصطلحات الأخرى، كذا تحرى عـــلاقته بأصول النحو العربي، وغير ذلك الكثير كما سنى.

# ثالثا: مسرد ما تيسسر لى من الشواهد النحوية المتنوعة على هذه الظاهرة، وتحليلها وتفنيد آراء النحاة والعلماء حولها.

وهناك أهداف فرعية شتى يمكن تحقيقها، أو الالتفاف حولها، أو الإشارة إليها في ثنايا هذا الكتاب، هذا وقد جاءت خطة عمل هذا الكتاب في ثلاثة فصول، تسبقها مقدمة موجزة حول الدراسة وأهدافها، وذيًلنا الكتاب بخماتمة عن أهم نتائج هذه الدراسة ومعمرفة مدى تحقق أهمدافها، وهذه الخطة ستأتى على النحو التالى:

\* الفصل الأول: (حول مصطلح التقارض).

وهو يقع في ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: مصطلح التقارض، تعريفه، وتاريخ ظهوره وتطوره.

- المبحث الثاني: مصطلح التقارض وعلاقته بالمصطلحات الأخرى.

- المبحث الثالث: أسباب ظاهرة التقارض.

# الفصل الثاني: التقارض وأبوابه النحوية.

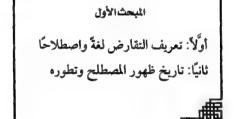
\* الفصل الثالث: التقارض وعلاقته بأصول النحو العربي.

وبعد: فمن الجدير بالذكر أنَّ الدراسة قد اعتمدت على عدة مناهج علمية على عدة مناهج علمية منها: التاريخي؛ الذي يظهر في رصد ظهور مصطلح التقارض وتطوره في الدرس النحوى، وكذلك التحليلي: وهذا المنهج يتجلى في تحليل شواهد هذه الظاهرة في أبواب النحو المختلفة، ومنها النقدى: الذي يظهر في التعامل مع آراء النحاة والعلماء، والإدلاء برأينا وقت الحاجة بإليه؛ رغبة في الإسهام بدور في دراسة هذه الظاهرة.

وقد جاءت الدراسة شاملة لكل الآراء قديمها وحديشها، دونما وقوف على رأى عالسم دون غيره، أو مدرسة بعينها؛ فاستفدنا بلا شك من سيبويه، وابن السراج، وكذلك ابن هشام، والسيبوطى، وابن جنى وغيرهم -رجمهم الله- ممن كان لهم نصيب فى دراسة هذه الظاهرة. والله نسأل أن ينفم بهذه الدراسة من شاء، إنّه نعم المولى ونعم النصير.

د. عبد الله أحمد جاد الكريم
 جازان- المملكة العربية السعودية

# الفصل الأول حول مصطلح التقارض



# # أولا: تعريف التقارض(\*)

من المسلَّمات في مـجال العلوم وضع تعريف لموضوع الدراسة الويؤثر عن أرسطو: أنَّه كان يقضى نصف وقته في تعريف مصطلحاته، فإذا فرغ من هذا استشعر بأنَّه قد حلَّ المسألة التي يبحث فيها (١) وعليه فسوف نقوم بتقديم تعريف لمصطلح التقارض لغةً واصطـلاحاً؛ كي تسهل دراسـته، وذلك على النحو التالى:

\* التقاوض لغة: نبحث عن هذا اللفظ في مادة (قسرض)؛ حيث يرى ابن فسارس أنَّ القاف والراء والفساد أصل صحيح وهو يدل على القطع، يقال: قسرضت الشيء بالمقراض، والقرض: منا تعطيه للإنسان من مالك لتُتُقْضاء، وكأنه شيء قد قطعته من مالك.

والقراض فـى التجارة: هو من هــذا، وكأن صاحب المال قــد قطع من
 ماله طائفة وأعطاها مُقارضَهُ ليتجر فيها.

ويقــال: إن فلاتًا وفــلانًا يتــقارضــَان الثناء؛ إذا أثنى كل مــنهمــا على صاحــبه. وكأن المعنى: أنَّ كل واحــد منهما أقرض صــاحبه ثناءً كــقرض المال(٢).

وفى اللسان<sup>(٣)</sup>: هم يتـقارضـون الثناء بينهم، ويقــال للرجلين: همــا يتقارضان الثناء فى الخير والشر؛ أى يتجازيان. ومنه قول الشاعر:

يتقارضون إذا التقوا في موطن نظراً يُدريلُ مــواطئ الأقــدام ويقول الكمت:

يتقارض الحَسنُ الجميلُ من النَّالف والتَّراور ومنه قول الشاعر:

وسه حون الساحر.

(١) قصة الحضارة لديورانت: ٧٦٩٦.

<sup>(</sup>٢) مقايس اللغة مادة (قرض).

<sup>(</sup>٣) لسان العرب مادة (قرض).

إنَّ الغنيَّ أخسو الغنىُّ وإنما يتقارضان لا أخا للمُقتر وتقارضاً الشيء أو الأمر: تبادلاه<sup>(۱)</sup>، وعلى ذلك فإن المعنى اللغوى للتقارض يدور حول التبادل بين الشيئين.

# التقارض في الاصطلاح:

على الرغم من التاريخ الطويل والحافل للدرس النحوى؛ إلا أننا لم نجد تعريفًا لهدذا المصطلح إلا في زمن متأخر نسبيّاً، ونجد أن أول مَنْ تعرض لوضع تعريف لهذا المصطلح - على حد علمى - هو الزمخشرى - رحمه الله- وذلك في قوله: (واعلم أنَّ (إلا) و(غير) يتقارضان ما لكل واحد منهما. .)(٢)، ثم جاء ابن يعيش ليشرح هذا التعريف بقوله: (التقارض: هو أن كل واحد منهما - من الشيئين- يستعير من الآخر حكمًا هو أخص به ..)(٣).

وعليه فسيمكن أن نعسرٌف التقارض بقولنا: (هو أن يتبادل لفظان أهمَّ صفاتهما، ويجرى كل منهما مجرى الآخر عن طريق التضمين، أو الحمل على المعنى).

أو التقارض: (هو أن يجـرى أحد اللفظين مجرى الآخـر في إعماله أو إهماله، والعكس صحيح).

ومن هنا نفهم أن التمقارض يرتبط بعلاقة عضوية وطيدة بمصطلحات نحوية ولغوية أخرى منها: الإجراء والتمضمين والحمل على المعنسي وغير ذلك كما سنرى بعد قليل.

\*\*\*

<sup>(</sup>١) المعجم الوجيز مادة (قرض). (٢) شرح المفصل ٨٨/٢.

 <sup>(</sup>٣) السابق نفس الصفحة، وينظر: الكشاف: ٢/ ٥٦٣، معنى اللبيب: ٥، الأشباء والنظائر ١٧٦/١.

# ثانيًا: تاريخ ظهور المصطلح وتطوره

ظاهرة التقارض ككثير من الظواهر اللغوية والنحوية، وردت مظاهرها وشواهدها في معظم المؤلفات اللغوية والنحوية؛ ولكن كما سبق الذكر لم يضع النحاة تعريفًا وقت متأخر؛ كعادتهم مع مصطلحات لغوية ونحوية أخرى كشيرة، وسوف نعرض لبعض العلماء لنعرف موقفهم من مصطلح التقارض وذلك على النحو التالد:

# (١) التقارض عند سيبويه (ت ١٨٠هـ):

القارئ لكتاب سيبويه -رحمه الله - يجد شواهد ظاهرة التقارض موجودة فيه، ولكنّه لم يصرح بمصطلح التقارض على النحو الذي عرفناه به منذ قليل، وقد كان تارة يعبر عنه بمصطلح: الإجراء، ومن ذلك قوله: «وليس» للنفي، وهي تجري مجري (ما) في كل شيء»(١) ويقول أيضًا: (وقد يقع الشيء موقع الشيء، وليس إعرابه كإعرابه)،(٢) وتارة أخرى يعبر عنه بمصطلح التشبيه، وفي هذا الشأن يقول عن (ما): (وأمّا أهل المجاز فيشبهونها (بليس)؛ إذ كان معناها كمعناها)(٣).

ونراه يصرح عن بعض مظاهر التـقارض وشواهده بمصطلح الحمل على المعنى، أو التضمين وغير ذلك.

# (٢) التقارض عند ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ):

تعرَّض ابن قتيبة لدراسة هذه الظاهرة، ولكنَّه تعرض لها بصورة ملفتة فى باب حروف الجر وذلك فى كتابه (أدب الكاتب)، حيث عقــد لها بابًا سماه (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)(<sup>13)</sup>.

<sup>(</sup>۱) الكتاب: ٢/٣٣١.(١) السابق: ٢/٣٢١.

<sup>(</sup>٣) السابق: ١/٧٥.

<sup>(</sup>٤) أدب الكاتب، تح: محمد محيى الدين عبد الحميد ص ٣٩٤ وما بعدها.

وهو ما درسه غيرُه تحت عنوان: (نيابة حروف الجر بعضها عن بعض)، ومن نماذج ذلك لدى ابن قتيبة: المتقارض بين حسرفي الجر (إلى)، (في) ومن شواهد ذلك لديه قول النابغة الذبياني(١).

فلا تسركنى بالوعيد كماننّى إلى الناس مطلىً به القار أجربُ والتقدير: (في المناس)، ومن شواهد مسجى (في) مكان (إلى) قـوله تعالى: ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيهُمْ فِي أَفْوَاهِمْ ﴾ [براهيم: ٩].

والتقدير: (إلى أفواههم)(٢)، وسوف نعرض لشواهد ابن قتيبة عن هذه الظاهرة في باب حروف الجر، عند حديثنا عن التقارض في الأبواب النحوية فيما بعد.

# (٣) التقارض عند ابن السراج (ت ٣١٦هـ):

غيد أن ابن السراج قد ذكر بعض الشواهد النحوية على ظاهرة التقارض ودرسها، بيد أنه لم يتلفظ بمصطلح التقارض؛ كالعادة في هذه الفترة من الدرس النحوى، ولا غيده إلا مسايراً لما ذكره سيبويه من قبل، ومن شواهده في هذا المضمار؛ حديثه عن التقارض بين (إلا) و(غير)؛ حيث يقول عن (غير): (وإنما أدخلوا فيها معنى الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صفة، وكذلك (إلاً) أقاموها مقام (غير) إذا كانت صفة، كما أقاموا (غير) مقام (إلاً) إذا كانت استثناء . .)(٣).

ومن ذلك أيضًا قوله: (ما) تجرى مسجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز، شبهت بها في النفي خاصة لأنَّها نفي، كما أنها نفي..)(٤).

وكل هذه الشواهد عدَّها النحاة والعلماء فيما بعد من صميم الحديث عن ظاهرة التقارض، دون أن يصرح ابن السراج بمصطلح التقارض.

<sup>(</sup>١) السابق: ٣٩٥.

<sup>(</sup>٢) أدب الكاتب: ٣٩٩.

<sup>(</sup>٣) الأصول: ١/ ١٨٥.

#### ٤- التقارض عند ابن جني (ت ٣٩٢هـ):

لقد تعرض ابن جنى كسابقيه من العلماء والنحاة لشواهد ظاهرة التقارض ودرسها، وحلّل كثيرًا من هذه الشواهد، ولكن ليس ذلك تحت مسمى التقارض، بل نجده يورد مصطلحات أخرى كسابقيه متابعًا سيبويه وغيره، ولكن ابن جنى قد ركّز دراسته حول ظاهرة التضمين التى نرى أنها أحد الروافد الرئيسة لظاهرة التقارض – كما سنرى – ومن الشواهد المشتركة بين التسقارض والتسفسمين والتى أوردها ابن جنى وغيره قوله تعالى: ﴿ وَلأصلَبْكُمْ فَى جُدُوع النّحْل ﴾ [طه: ١٧] أى: عليها(١).

ومن المعروف أن ابن جنى قد ذكر الكشير عن المتقارض بين بعض حروف الجر وتبادلها المواقع والمعانى وفنّد - رحمه الله- آراء البسريين والكوفيين حول هذا الموضع. وسوف نعرض لذلك بإذن الله، كما تحدث ابن جنى عن الرافد الثانى من روافد التقارض وهو: «الحمل على المعنى» وعقد له بابًا في الخصائص(٢).

# ٥- التقارض عند الزمخشري (ت ٥٣٨هـ):

بُعد الزمخشرى هو أول مَنْ صرَّح بمصطلح التقارض بالمفهوم الذى ذكرنــاه فى تعريف المصطلح، ودلَّل على كــلامه بشــواهد متناثرة ويــؤخذ كلامنا الســابق – على حد علمنا– من قول الزمخــشرى: (واعلم أنَّ (إلاً) و(غير) يتقارضــان ما لكل واحد منهما..) (٢) ثم تتابع ذكر لـفظ التقارض لدى النحاة والعلماء حتى يومنا هذا.

### ٣- التقارض عند ابن يعيش (ت ٣٤٣هـ)

لقد تابع ابن يعيش الزمخشرى فى كــــلامه عن ظاهرة التــقارض ومن ذلك شرحه لكلام الزمــخشرى السابق حيث يقول: (مــعنى التقارض: أن كل واحد منهما يستــعير من الآخر حكمًا هو أخص به. .)(٤)ويؤكد كلامه

<sup>(</sup>۱) الخصائص: ۲/۷۷. (۲) الخصائص: ۱۳۷/۱.

<sup>(</sup>٣) شرح أبن يعيش: ٨٨/٢. (٤) السابق: نفس الصفحة.

بذكر نموذج لذلك؛ حيث يقول: (فأصل (غير) أن يكون وصفًا، والاستثناء فيه عارض معارًا من (إلا)..)(١).

وبذلك أسهم ابن يعيش بنصيب وافــز فى دراســة ظاهرة التقــارض، والتعريف بها فى الدرس النحوى.

# ٧- التقارض عند ابن هشام (ت ٧٦١هـ):

من نافلة القول أن نـذكر أن كتابى هذا قد اعتمد بصورة رئيسة على دراسة ابن هشام المصرى لهذه الظاهرة؛ حيث ختم – رحمه الله – سفره النفيس (مـغنى اللبيب عن كـتب الأعاريب) بفـصل عقده لـلحديث عن ظاهرة التقارض فى كلام العرب ويرى – رحمه الله – أنَّ التـقارض من مُلح كلام العرب (٢).

وقد عرض ابن هسام لشواهد هذه الظاهرة في الدرس النحوى واللغوى، وهو الرائد في مجاله، وسوف نعرض لكل هذه الظاهرة في حينها. ويحسب لابن هشام أنه أولُ مَنْ جمع شواهد هذه الظاهرة وشواردها ومظاهرها. فمن سبقه من النحاة كانت شواهدهم متتاثرة غير مجتمعة حسب موضوع كل مؤلف وخطته، وكما رأينا بعضهم عرض للتقارض شواهد ومظاهر دون التلفظ بمصطلح التقارض ومنهم، سيبويه والفراء وابن السراج والمبرد والفارسي وابن جني. ومنهم من عرفها، ولكن لم يجمع شواهدها وإن ذكر بعضها؛ نحو: الزمخشري وابن يعيش وابن مالك. وجاء ابن هشام ليجمع بين النمطين ولا نغالي إذا قلنا: إن كلام ابن هشام حول هذه الظاهرة هو: العمدة والاكثر شمولية وتوضيحًا، كما كان لكلامه ودراسته لهذه الظاهرة عظيم الاثر فيمن جاء بعده إلى يومنا هذا.

# ٨- التقارض عند السيوطي (ت ٩٠٥هـ):

لقد عقد السيوطي - رحمه الله - فصلاً في كتابه (الأشباه والنظائر)

<sup>(</sup>١) السابق: نفس الصفحة. (٢) مغنى اللبيب: ٩١٦

سماه (تقارض اللفظين)(١) وفيه عَـرضَ لهذه الظاهرة وأبوابها وكــثيرا من شواهدها، والملفت للنظر هو أن السيوطى تابع ابن هشام فى دراسته حول هذه الظاهرة، ولا نبالغ إذا نعتنا دراسة السيوطى بأنها تلخيص لدراسة ابن هشام لها.

وبعد: فقد عرضنا عرضًا موجزًا لتاريخ ظهور مصطلح التقارض وتطوره في الدرس النحوى، وخلال تاريخه هذا ارتبط بعلاقات وطيدة بغيره من المصطلحات والظواهر اللغوية والنحوية، وسوف نعرض بعد قليل لهذا الأمر.

8000

الأشباه: ١/١٧٦.



#### \* توطئة:

تتشابه الظواهر اللغوية وتترابط فيما بينها وذلك بعدة أوجه؛ لأنّها تدور في فلك علوم اللغة، فموضوعها: هو اللغة العربية؛ مفرداتها وتراكيبها، بيد أنّ هذا الترابط لا يسمنع أن تنماز كل ظاهرة لغوية عن غيرها بسمات خاصة لا تشاركها فيها الظواهر الأخرى، ومثل هذه السمات الخاصة هي التي تدفع الباحثين إلى دراسة كل ظاهرة بصورة مستقلة.

وبين أيدينا ظاهرة التقارض في الدرس النحوى، والتي نرى أنها تستحق البحث والدراسة؛ لأن دراسة هذه الظاهرة وأمثالها تمكننا من معرفة كيفية تعامل العرب مع لغتهم والتركح في أنحائها، كما تدلل على سعة اللغة العربية ومرونتها وتبين لنا جوانب شتى من جوانبها المضيئة التي بها فاقت لغات العالم قاطبة. . كما يتضح لنا خلال هذه الدراسات منهج النحاة وأساليبهم في دراسة لغتهم وذودهم عنها، وكذلك معرفة العلاقة التكاملية بين العرب والنحاة وغير ذلك الكثير.

وبعد فقد سبق أن تناولنا تعريف التقارض بقولنا وهو: (أن يتبادل لفظان أهم صفاتهما، ويجرى كل منهما مجرى الآخر عن طريق (التضمين أو الحمل على المعنى)، وعليه فمن واجبات الدراسة التعرض ولو بصورة موجزة لمصطلحى التضمين والحمل على المعنى؛ لما لهما من عظيم الاثر وجم الفائدة في وجود التقارض اللقوى؛ وذلك لمعرفة مدى الترابط بين المصطلحات الشلاثة والفروق بينهم كى يتحرر بصورة جلية المقصود بمصطلح التقارض؛ كى تسهل دراسته وتتحد شواهده كما سنرى.

\*\*\*

# أوَّلاً: التقارض والتضمين

التضمين: ظاهرة لغوية مشهورة في الدرس اللغوى والبلاغي والنحوى والصرفي وغيرهم، وهو من الدلائل المرئيسية على سعة اللغة العربية ومرونتها، وحسن تصرفها، ودرب من دروب اختصارها. وما يهمنا هنا هو: العلاقة الوطيدة بين التقارض موضوع الكتاب وبين التضمين، وكي تتجلى لنا هذه العلاقة فمن الواجب التعرف على مفهوم التضمين كما تعرفنا على المقصود بمصطلح التقارض وذلك على النحو التالى:

# \* التضمين في الاصطلاح:

من المعروف أنَّ للتضمين عدة تعريفات متقاربة قدمتها لنا دراسات عديدة حول هذه الظاهرة المهمة من أهمها: (التضمين: هو أن يتوسع في استعمال لفظ توسعًا يجعله مؤديًّا معنى لفظ آخر مناسب له؛ فيعطى الأول حكم الثاني في التعدى واللزوم)(١)، وهوعند بعضهم «إشراب لفظ معنى لفظ آخر، وإعطاؤه حكمه لتصير الكلمة تؤدى معنى الكلمتين؟(٢).

وينقل السيوطى عن الزمخشرى قبوله: (إن الغرض من التضمين إعطاء مجموع معنيسين و ذلك أقوى من إعطاء معنى واحد) (٣)، وعن كيفية وقوع التضميين يحدثنا ابن جنى قائلا: (اعلم أنَّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بحرف آخر؛ فإن العرب قد تتسع فتسوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جىء بالحرف المعتاد مع ما هو فى معناه)(٤).

وكما مرَّ فالتضمين: سمة من سمات اللغـة العربية وضرب من ضروب اتساعها ومرونتها فـهو (من أشد وأدمث مذاهب العربية؛ وذلك أنه موضع

<sup>(</sup>١) الخصائص: ٢/٨/٢، ٣٥٥.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب: ٢/ ٧٩١ (تح: محمد محيى الدين)، ينظر: حاشية الصبان: ٢/ ٩٥.

<sup>(</sup>٣) الأشياء والنظائر: ١/١٣. (٤) الحصائص: ٢/٨٠٨.

ويضاف إلى أوجه التشابه بين الظاهرتين؛ أنَّ المعنى يلعب دوراً مهماً ورثيسًا فيهما، كما أنَّ التقارض مبناه على التضمين؛ فالتقارض ما هو إلاَّ تضمين من اتجاهين متقابلين؛ أى لفظ يتضمن معنى لفظ آخر، واللفظ الآول، وهذا هو الفارق الدقيق بين التقارض والتضمين، وعليه فالتقارض أشمل من التضمين، ويعد التضمين رافداً من روافد التقارض، وإذا كان التضمين من أدمث مذاهب اللغة على حد قول ابن جنى، فإن التقارض من ملح كلام العرب. وإذا كان التضمين تثيراً في اللغة؛ فيطبيعة الحال التقارض كذلك، وعن التضمين يقول ابن جنى أيضًا: (وقد عرفت طريقة فإذا مر بك منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل، في العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس به ..) (٣).

ونما سبق يتضح لنا الترابط العضوى بين التقارض والتضمين: تعريقًا وشواهدًا واعتمادًا على المعنى وكثرة فى اللغة العربية وأهمية لا تساعها ومرونتها، وأداءً لدورها المنوط بها وغير ذلك الكثير ولكن كل ذلك لا يمنع الفروق بين الظاهرتين والمصطلحين كما ذكرنا. وسوف نتحدث الآن عن مصطلح آخر تربطه علاقات وطيدة أيضًا بالتقارض وهو مصطلح: الحمل على المعنى، وذلك على النحو التالى:

<sup>(</sup>١) المحتب لابن جني: ١/ ٥٦، وينظر: مغنى الليب، تح: محمد محى الدين: ٢٠٩/٢ (٢) الحصائص: ٢/ -٣١.

# \* ثانيًا: التقارض والحمل على المعنى:

الحمل على المعنى: ظاهرة لغوية مشهـورة أيضًا؛ فهـو باب واسع فى اللغـة العربية وهـو (أكثر من أن يُـحصى)(١)، وتربطه بالتقــارض علاقةٌ عضوية أيضًا، وعليه وجب التعرف على هذا المصطلح على النحو التالى:

# \* الحمل على المعنى في الاصطلاح:

هو: (أن يُعطى حكم الشيء ما أشب في معناه أو في لفظه أو في لفظه أو في في المناه أو في لفظه أو في المام في معنى تركيب على معنى تركيب آخر)؛ لشبه بين اللَّفظين أو التركيبين في المعنى المجازى؛ فيأخذان حكمهما النحوى مع ضرورة وجود قرينة لفظية، أو معنوية تدل على ملاحظة اللفظ، أو التركيب الآخرين ويؤمن معها اللَّس)(١٣).

. ومن المقرر أنَّ (حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله) (٤)، وعليه فإنَّ التقارض يعتمد على الحمل على المعنى في أحيان كثيرة، حيث يلعب المعنى، دوراً محورياً ومهماً في ظاهرتى التقارض والحمل على المعنى و ذلك لأن العرب (يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه) (٥). ويكون في الأعم الأغلب التشابه في المعنى أو اللفظ، وعن ذلك يقول ابن جنى: (رأيت غلبة المعنى للفظ وكون اللفظ خادمًا للمعنى مشيداً به، وأنه إنما جيء به له ومن أجله، وأمّا غير هذه الطريقة من الحمل على الملائلة المعنى عليه، ... والحمل وغير ذلك حملاً المذكر، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، ... والحمل وغير ذلك حملاً عليه وتصوراً له ، وغير ذلك عما يطول ذكره ويُمَّلُ أيسره؛ فأمرٌ مستقر ومذهبٌ غير مستنكر...) (١).

<sup>(</sup>١) الإنصاف لابن الأنباري: ٢/٧٧٧.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب: ٢/ ١٧٤، تح: محيى الدين.

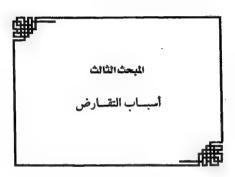
<sup>(</sup>٣) الحمل على المعنى لأشرف مبروك - ماجستير بدار العلوم سنة ١٩٨٩م ص ٦.

 <sup>(</sup>٤) الإنصاف: ١/١٤٢.
 (٥) السابق: ١/١٦٦.

<sup>(</sup>٦) الحصائص: ١/ .٧٣٧.

وعليه فقط اتضح لنا: مدى الترابط بين التقارض والحمل على المعنى في وجوه شتى: كالاعتماد على المعنى، وقيام اللفظ بمعنى آخر إضافة لمعناه الأساسى في سياق بعينه وكثرة التقارض والحمل على المعنى، كما أن بعض شواهد التقارض مبناها على الحمل على المعنى فهو من أهم روافده. وهذا بالطبع لا يعنى التطابق بين المصطلحين، أو الطاهرتين، فكل منهما له ما ينماز به عن الآخر ولا داعى للإطالة لوضوح الحالة.

\*\*\*



#### \* توطئة:

من البدهي أنَّ لكل ظاهرة كونية أو لغوية أو غير ذلك سببًا أو مُسببًا في يُحدثها، وظاهرة التقارض كغيرها من الظواهر اللغوية التي لاحظناها في اللغة ودرجناها في سلوك متحدثي اللغة العربية وشواهدها، وفي دراسات النحاة والباحثين فيها، فجاء دورنا المتواضع ونحن بصدد دراسة هذه الظاهرة بخاصة بعد أن تعرفنا على مصطلح التقارض وحررناه، وتعرفنا تقريبًا على تاريخ ظهوره وتطوره في ثنايا الدرس النحوى. فمن الواجب علينا التحرى لمعرفة الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة، ومن خلال ما نعرف عن اللغة العربية، وسلوك أصحابها حيالها توصلت - بإذن الله حسب علمي وجهدى - إلى سببين رئيسيين يُحدثان هذه الظاهرة، ينبثى منهما مجموعة من الأسباب الثانوية ذات الأثر البالغ في حدوثها، وذلك على النحو التالي:

#### \* السبب الأول: طبيعة اللغة العربية:

تنماز اللغة العربية عن غيرها بطبيعة خاصة؛ هذه الطبيعة تكمن فى نشأتها وانتشارها، ثم جمعها في ما بعد بهدف دراستها ووضع قواعد لها، تحميها وتحمى أصحابها من الانحراف والوقوع فى الخطأ، كما تتميز لغتنا العربية بالمرونة والمطاوعة والسعة (۱) وغير ذلك الكثير من الأمور التى كانت أسبابًا فى ظهـور التقارض فى اللغة وغيـره من الظواهر اللغوية الأخرى، وعن ذلك يقول ابن جنى: (وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثيرة؛ فهذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها من التركح فى أثنائها؛ أى التصـرف فى نواحيـها ووجـوها) لما يلايسونه ويكـثرون استعـمالها من الكلام المشور والشعر الموزون والخطب والسجـوع، ولقوة

<sup>(</sup>١)الصاحبي: ٤١، ٤٦، الزهر للسيوطي: ١/ ٤٠٠، ٤٠٦.

إحساسهم فى كل شىء شيئًا وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يخالف مذهبهم. . ااً(١).

وعليه فقد اجتمعت مجموعة من سمات اللغة المرتبطة بطبيعتها وتصرف أهلها بها؛ لكى تتسبب فى وجـود ظاهرة التقارض اللغوى، ومن ذلك ما يلى:

### أ- منهج جمع اللغة وتدوينها:

لقد بذل اللغويون والنحاة العرب - رحمه الله جميعًا - كل الطاقات والإمكانات المتاحة لديهم في عصورهم لجسمع شتات اللغة صفرداتها وتراكيها، وأساليب أهلها، وتصرفهم في نطقها، فجابوا الفيافي والقبائل والقفار والبطون وغير ذلك، متحمًّلين خلال ذلك كل الجهد والمشقة في سبيل نصرة لغتهم ولغة كتاب ربهم؛ دستور دنياهم ودينهم، ومما لا شك فيه أن جهدهم هذا جهد بشريً يعتريه القصور والنقص؛ فالكمال لله وحده وحسبهم أنهم اجتهدوا واخلصوا في سبيل ذلك النية والعمل الجاد، وقد وفقهم الله تعالى إلى حد بعيد شهد به علماء العربية قاطبة.

ولقد اعتمد منهج جمع اللغة وتدوينها على تحديد إطارين: أحدهما زمنى. والآخر: إطار مكانى (٢)؛ قالزمنى: هو أخذ اللغة من قبائل عربية حتى نهاية القرن الرابع الهجرى بالنسبة للقبائل الموجودة فى وسط جزيرة العرب والضاربة فى البداوة والفصاحة، وحتى نهاية القرن الثانى الهجرى للقبائل التى على أطراف الجزيرة العربية والمتاخمة لبلاد غير عربية آنذاك أمثال الفرس والروم ومصر. إلخ خوفًا من إصابة لغتهم بالانحراف، أو الهجمنة لاختلاط أهل هذه القبائل العربية بغيرهم من أهل هذه البلاذ

وأمًّا بالنسبة للإطار المكانى ففيه حدَّد اللغويون قبائل عربية فصيحة دون

<sup>(</sup>١) الخصائص: ١/ ١٥، ينظر: التوهم عند النحاة للمؤلف: ٨٦.

<sup>(</sup>٢) ينظر: البحث اللغوى عند العرب: ٧٨.

غيرها. وعن هذا المنهج يقول السيوطي: «كانت قريش أجودَ العرب انتقاءً للأفيصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا، وأبينها إبانة عمًّا في النَّفْس. والذين نقلت عنهم اللغة العربية ويهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس وتميم وأسد؛ فإنَّ هؤلاء هم الذيـن عنهم أخذ أكثر ما أخـذ، ومعظمه في الغـريب وفي الإعـراب وفي التصـريف، ثم هُذَيِّل وبـعض كنانة ويعض الطائفيين، ولم يؤخمذ عن غيرهم من سائر قبمائلهم، وبالجملة فلم يؤخذ عن حَضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف الجزيرة وبلادهم مجاورة لسائر الأمم التي حسولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من لخم ولا من جُذَام؛ لمجاورتهم أهل مصر والقبط، ولا من قُضاعة وغسان وإياد؛ لمجاورتهم أهل الشام، وأكثرهم نصاري يقرءون بالعبرانية، ولا من تغلب والنمر؛ فبإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان، ولا من بكر لمجاورتهم للنبط والفرس، ولا من عبد القيس وأرد؛ لأنهم كمانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وأهل الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضرة الحجار؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم، والذي نقل اللغة واللسان العربي عن هؤلاء وأثبتها في كتاب فصيَّرها علمًا وصناعة هم أهل البـصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب)(١).

ولكننا نجد أن مسلك اللغويين السابق قد أدى إلى جمع اللغة فى صورة خليط شمل كل مستويات اللغة: من الشعر، والنثر، ولغـة العامة، جنبًا إلى جنب مع لغة الفصحاء والأعراب، وغير ذلك، كما نجدهم قد خلطوا بين كل هذه الأشيـاء لصياغـة قواعد مـوحّدة مطوَّرة (٢). تشـمل كل هذا

<sup>(</sup>۱) المزهر: ۲۱۱/۱-۲۱۲-۲۱۳ ينظر ، مقدمة ابن خلدون: ۱۲۹- ۱۳۰، البـحث اللغوى عند العرب ۲۶.

<sup>(</sup>٢) من أسرار اللغة: ٣٩، ينظر : منهج النحاة العرب لتمام حسان: ٤٠.

لخليط فأدى ذلك إلى خروج بعض النصوص عن القواعد النحوية التى صاغها النحاة الصيانة هذه اللغمة؛ فلجأ النحاة إلى التأويل والتوهم (١١) والقول بالحمل على المعنى، وخلافه.

والتقارض اللغوى كان نتيجةً لهذا الخلط بين مستويات اللغة، والذى أتاح للكلمات أن تتبادل مواقعها الإعرابية، أو تتبادل أهم معانيها فيما بينها وبناءً على ما سبق ساهم منهج اللغويين في ظهور ظاهرة التقارض في اللغة والدرس النحوى.

#### ب - التعدد اللهجي داخل البنيان اللغوى:

لقد كان هذا التعدد نتيجة لمنهج جمع اللغة؛ حيث جُمعت اللغة ومفرداتها من لهجات قبائل العرب الكثيرة والمتباينة نوعًا مًا، وكان هذا الجمع يهدف إلى وضع دستور لغوى يراعيه العرب حيال تعاملهم مع لغتهم الشريفة المقدسة والتي من أجلها بذلوا الغالي والرخيص، وعن جهد النحاة في هذا المضمار يقول ابن مضاء الأندلسي (٩٢٧هـ): (إني رأيت النحويين - رحمة الله عليهم - قد وضعوا صناعة النحو لحفظ الكلام من اللحن وصيانته من التغيير، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أمّوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا. . .)(٢).

ولكنّه من الجدير بالذكر أن نقول: إنّ اللهجات قد ظهر صداها جليّا في ظاهرة التقارض، والشواهد على ذلك كثيرة كما سنرى بعد قليل عند عرضنا للأبواب النحوية لظاهرة التقارض، ومن أمثلة ذلك؛ أن أهل الحجاز يعملون (ما) عمل (ليس) في الوقت الذي يهملها أهل تميم - ولا داعى هنا للإطالة عن اللهجات العربية وأثرها (٢٠). فأثرها واضح، ودورها رائد لا ينكر في ظواهر اللغة ومظاهرها ومنها: ظاهرة التقارض.

<sup>(</sup>١) ينظر: التوهم عند النحاة للمؤلف. ط مكتبة الأداب القاهرة: ٢٠٠١ ص ١٠٨.

<sup>(</sup>٢) الرد على النحاة: ٨٠.

 <sup>(</sup>٣) ينظر التفصيل في كتابي: في اللهجات العربية لإبراهيم أنيس، اللهجات العربية في التراث
 لاحمد علم الدين الجندى.

ج- طبيعة بناء الشعر العربي:

لقد لعب الشعر العربى دوراً مهماً فى حياة العرب وتاريخهم ولغتهم، كما لعب دوراً رئيساً فى تشييد قواعد النحو العربى، واعتمده النحاة أصلا رئيساً من أصول الاستشهاد فى النحو العربى، وغيره من علوم اللغة العربية، ولم يحظ الشعر بهذه المكانة وهذا الاهتمام إلاً لكونه ملاذ العرب وديوانهم؛ الذى أودعوا فيه مشاعرهم، وأيامهم، وقضاياهم، وغير ذلك، ونال الحظوة لدى عامة العرب بكافة مستوياتهم.

وما يهمنا هنا؛ هو معرفة أنَّ الشعر العربى له طبيعة بناء خاصة؛ من حيث التزام الوزن والقافية والنظام العروضى وغير ذلك من الأمور التى يجب على الشاعر العربى الالتزام بها، وفي سبيل الوفاء بهذا الالتزام تجاه الشعر قد يرتكب الشاعر خطأ نحوياً، أو صرفياً، وقد أباح النحاة للشعراء ارتكاب مثل هذا الخطأ المنضبط وعن ذلك يقول سببويه: (اعلم أنه يجوز في الكلام)(۱)، وهذه الظاهرة يسميها العلماء: الشعرية(۱).

والمهم هنا أن هذه الطبيعة التي يمتاز بها الشعر العربي كانت سببًا من أسباب التقارض في اللغة العربية، والشواهد على ذلك كثيرة كما سنرى، ومن ذلك ما قاله العلماء عن التقارض بين (لو) الشرطية و(إنُ) الشرطية ومن ذلك لديهم قول علقمة: (٣)

لو يشأ طار به ذومسيعسة لاحقُ الأطال نهدٌ ذر خسل وذلك بجزم الفعل (يشأ)، حيث عملت (لو) الجزم لإقامة الوزن؛ ومن ذلك إعطاء (إذا) حكم (متى) في الجزم وذلك في قول الشاعر: (٤).

اسْتَغْن؛ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تُصبُّك خـصاصةٌ فتـجمَّل

<sup>(</sup>١) الكتاب: ١/٨.

<sup>(</sup>٢) ينظر: الضرائر لابن عصفور، الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبداللطيف.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب: ٣٥٧، ٩١٥. (٤) السابق: ١٣٧، ١٣١، ٩١٦.

فالشاهد فيه جزم الفعل (تصبُك) بعد (إذا) الشرطية في ضرورة الشعر، ومن الشواهد المشهورة لديهم إعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم، وذلك في قولِ الاعرابي مادحًا الحسين بن على:

\* لن يحب الآن من رجـــاثك مُـنْ

حــــرك من دون بابك الحلـقــــه \*

فبعضم يراه مما سُكِّن فيه للضرورة الشعرية<sup>(١)</sup>.

\* السبب الثانى: (التشابه بين اللفظين المتقارضين)

لقد لعب التشابه بين اللفظين دوراً رئيسًا في التقارض اللغوى وكثير من الظواهر اللغوية، فمن الأصول المعتبرة لدى العرب أنهم «يجرون الشئ مجرى الشيئ إذا شابهه)(٢)، ولكناً (حسمل الشئ على الشيئ في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله)(٢)، وأنواع التشابه بين كلمات وألفاظ اللغة كثيرة؛ ولكن المهم لدينا هنا نوعان هما:

أ - الشب الوضعى: والمقصود به: هو أن يكون اللفظان المتقارضان
 متشابهين في وضعهما اللغوى من حيث: عدد حروفهما بالتساوى، أو
 التقارب وكذلك التشابه من حيث: الإعراب، أو البناء وغيره.

والشواهد عــلى ذلك كثيــرة كمــا سنرى ومن ذلك التقــارض بين (ما) و(إن)، وكذلك (عـــى) و(لعل). . إلـخ.

ب- الشبه المعنوى: ويقصد به: تشابه اللفظين المتقارضين في المعنى كما حدث بين (ما) و(ليسس)، (عسى) و(لعلَّ كمما سنرى بعد قليل عند عرضنا للأبواب والشواهد النحوية التي وردت فيها ظاهرة التقارض، ومشال على ذلك قول سيبويه عن (ما): (وأمَّا أهلُ الحجاز فيسبهونها بليس؛ إذ كان معناها كمعناها) أنَّ . فالتشابه في المعنى: هو السبب في وقوع التقارض بين (ما) و(ليس).

<sup>(</sup>١) السابق: ٣٧٥، ٩١٦، الدر المصون ١٥٤/١ - شرح الأشموني ٣/ ٢٧٨.

<sup>(</sup>۲) الإنصاف: ١/ ١٦٦. (٢) السابق: ١/ ١٤٢. (٤) الكتاب: ١/ ٥٥.



#### \* توطئة:

لقد شاعت ظاهرة التقارض في الدرس التحوى كما رأينا، وقد حررنا مصطلح التقارض، وتعرفنا عليه وعلى أسبابه وعلاقمته بغيره. وآن لنا أن نتحقق من مدى شيوع هذه الظاهرة وتواجدها في الدرس النحوى، وذلك من خلال تتبع شواهدها في أبواب النحو العربي، ويمكننا تلخيص أهم الأبواب التي ورد بها شواهد هذه الظاهرة، ثم نفصلً القول على النحو التالى:

١ - التقارض بين بعض حروف الجر.

٢ - التقارض بين (إلا) و(غير).

٣ - التقارض بين (إنْ) الشرطية و(لو) الشرطية.

٤ - التقارض بين (إذا) الشرطية و(متى) الشرطية.

٥ – التقارض بين (لن) و(لم).

٦ - التقارض بين (أن) المصدرية و(ما) المصدرية.

٧ - التقارض بين (أن) المصدرية و(الذي).

٨ - التقارض بين (ليس) و(ما) النافية.

٩ - التقارض بين (ليس) و(لا) النافية.

١٠- التقارض بين (عسى) و(لعل).

١١~ التقارض بين (أفعل) التعجب و(أفعل) التفضيل.

١٢- التقارض بين (اسم الفاعل) و(الصفة المشبهة).

١٣- التقارض بين (إنَّ) و(ما).

١٤- التقارض بين (الفاعل) و(المفعول).

### (١) التقارض بين بعض حروف الجر

لقد ظهرت ظاهرة التقارض بصورة جليَّة في هذا الباب نما يجعل النحاة والعلماء يفردون لها الفصول، ومن ذلك ما وجدناه لدى ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، حيث تناول ظاهرة التقارض بين حروف الجر في باب أسماه: (باب دخول بعض الصفات مكان بعض)(١)، وكذا فعل الكثير من العلماء والنحاة مع التباين في دراساتهم، هذا الأمر جعل ابن هشام يقول: (ولو ذكرت أحرف الجر ودخول بعضها على بعض في معناه لجاء ذلك أمثلة كثيرة...)(١)، وتابعه السيوطي في ذلك.

والحق إن شواهد التقارض وبخاصة في هذا الباب جاءت متناثرة ومتنوعة في ثنايا كتب النحاة ومؤلفاتهم، وكما أسلفنا درسوها تحت مسميات أخرى: كالتضمين، أو الحمل على المعنى، أو الإجراء.. أو نحو ذلك، وفي كتابي هذا أحاول جاهداً إثبات وجود ظاهرة التقارض من عدمه في كلام العرب، وسوف أعرض لبعض الشواهد والأمثلة عليها؟ مراعبًا في ذلك التنوع ما بين الشعر، والنشر، والقرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف.. إلخ.

ويكون عرضنا لهذا الموضوع على النحو التالي:

\* أولاً: صور للتقارض بين بعض حروف الجر

ونلخص هذه الصور والنماذج، ثم نفصِّل القول فيها على النحو التالى: أولا: التقارض بين (في) و(على).

ثانيًا: التقارض بين (من) و(عن).

ثالثًا: التقارض بين (من) و(على).

<sup>(</sup>١) أدب الكاتب: ٣٩٤.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب: ٩١٨، وينظر: الأشباه والنظائر: ١٧٦/١.

رابعًا: التقارض بين (على) و(اللام).

خامسًا: التقارض بين (عن) و(على).

سادسًا: التقارض بين (عن) و(الباء).

سابعًا: التقارض بين (عن) و(اللام).

ثامنًا: التقارض بين (على) و(الباء).

تاسعًا: التقارض بين (في) و(الياء).

عاشرًا: التقارض بين (في) و(إلى).

. . وعلى النحو السابق يكون لدينا عشــرون صورة من صور التقارض في هذا الباب، تفصيلهم على النحو التالي:

### \* أولاً: التقارض بين (في) و(على):

من المعمروف أن (في) للوعاء و(علي) لــــلاستـــعلاء، وقــــد ذكر النحـــاة والعلماء شواهد للتقارض في هذا الموضوع وذلك في صورتين:

### أ - (ني) بمني (علي):

ومن شواهد ذلك قــوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلَبَنَّكُمُ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ ﴾ [طه: ٧١]. أى: على جذوع النخل<sup>(١)</sup>. ومن شواهد ذلك أيضًا قول عشرة<sup>(١)</sup>:

بطلٌ كان ثيابه في سرحه يُحذى نعال السبت ليس بتوأم أي: على سرحه من طولها. ومنه أيضًا قول سويد بن أبي كاهل(٣):

وقد صلبوا العُبْديُّ في جذع نخلة فلا عطست شيبانا إلاَّ بأجدعا

أى: على جذع نخلة. ومن ذلك أيضًا قولك: (لا يـدخل الخاتم في

<sup>(</sup>١) الدر المصون: ٥/ ٤١ وينظر: الحصائص: ٣٠٧/٣.

<sup>(</sup>٢) أدب الكاتب: ٣٩٤، الدر المصون: ٥/١٤.

 <sup>(</sup>٣) أدب الكاتب: ٣٩٤، وينظر: المقتضب: ٣١٨/٢-الكامل للمبرد: ٤٨٨، الحصائص:
 ٣١٣/٢ - الأمالي الشجرية ٢/٧٢٧ - البحر: ٢/٢١/١ - الدر ٥/٤١.

إصبعى)؛ أى: على إصبعى(١)، وقولنا: غرَّد الطائرُ في الغصن؛ أي: على الغصن.

ب - (علی) بمعنی (فی):

ومن شــواهد ذلك قوله تعـالى: ﴿ وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ مَلْكِ مَلْكِ مَلْكِ مَلْكِ

أي: في ملك سليمان، أو في زمن ملك سليمان (٢).

ومن الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَهَ خُلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَة ﴾ [القصص: ١٥]. أي في حين غفلة ﴾

ومن ذلك قولهم: (كان كذا على عهد فلان)؛ أي: في عهده (٤).

ثانيًا: التقارض بين (من) و(عن):

ويقع هذا التقارض أيضًا في صورتين هما:

أ – (من) بمعنى (عن):

ومن شواهد ذلك قـوله تعالى: ﴿ فَوَيْلُ لِلْفَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِن ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر: ٢٧]. أي: عن ذكر الله.

ومن الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿ أَطْعَمُهُم مِن جُوعٍ وَٱمَنَهُم مِنْ خَوْفٍ ﴾ [قريش: ٤]:

ومن ذلك قـولنا: (أطعمـه من جوع، وكـساه من عُــرْى، وسقــاه من العَيْمَة)(٥).

<sup>(</sup>١) أدب الكاتب: ٣٩٤.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب: ١٩١، وينظر: الدر المصون: ٣١٩/١ - أدب الكاتب: ٤٠٦.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب: ١٩١.(٤) أدب الكاتب: ٤٠٦.

<sup>(</sup>٥) الكتاب ٤/ ٢٢٧ .

كما يقــال: (حدثنى فلان من فلان) بمعنى (عنه)، وقــولنا: (لهيت من فلان) أي: عنه (١٠).

ب - (عن) بمعنى (من):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَهُو َ الَّذِي يَقْبُلُ التَّوْبَةَ عَنْ عَبَادِهِ وَيَعَفُّو عَنِ السِّيَّاتِ ﴾ [الشورى: ٢٥]. أي: من عباده(٢٠).

ومن شواهدها أيضًا قوله تعالى: ﴿ أُولَّكِكَ اللَّذِينَ نَتَقَبْلُ عَنْهُمُ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا ﴾ [الاحقاف: ١٦]. أى: منهم، والدليل أن (عن) بمعنى (من) ما ورد فى قوله تعالى: ﴿ فَتُقَبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبِّلُ مِنَ الآخَرِ ﴾[المائدة:٢٧].

وكذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ رَبُّنَا تَقَبُّلْ مَنَّا ﴾ [البقرة: ١٢٧].

\* ثالثًا: التقارض بين (من) و(على):

يقع أيضًا التقارض بين هذين الحرفين وذلك في صورتين هما:

١ – (من) بمني (علي):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقُومُ الَّذِينَ كَدَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. أى: على القوم، ويرى السمين الحلبى أنَّ (من) بمعنى (على)<sup>(٢٦)</sup>، أو ضُمُّن الفعل (نصرناه) معنى الفعل (منعناه أو عصمناه)، وذلك كقوله تعالى: ﴿ فَمَن يَنصُرُنَا مِنْ بَأْسِ اللَّهِ ﴾ [غافر: ٢٩]، فلما ضُمَّن معناه تعدى تعديته، وقعد يكون ذلك من باب (نصر) الذي مطاوعه (انتصر)، وعن ذلك يقول الزمخشرى: سمعت هذليًا يدعو على سارق قائلاً: (اللَّهمَّ انصرهم منه)؛ أي: اجعلهم متتصرين منه (٤).

ب - (على) بمعنى (من):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ إِذَا اكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتُونُونَ ﴾

<sup>(</sup>١) أدب الكاتب: ٣٩٧. (٢) مغنى اللبيب: ١٩٦.

 <sup>(</sup>٣) الدر المصون: ١٠١/٥ - التبيان للعكبرى: ١٣٥/٢. (٤) الكشاف: ١٧٩/٢.

[المطفقين: ٢]؛ أي: من الناس(١).

(فعلى) و(من) هنا تعتقبان، وعن ذلك ينقل السمين الحلبى عن الفراً ع قوله: «اكتلت على الناس: استوفيت منهم، واكتلت منهم: أخدت ما عليهم، وقيل: (على) بمعنى (من) كما ينقل قول الزمخشرى: لما كان اكتيالهم اكتبالا يضرهم، ويتحامل فيه عليه أبدل (على) مكان (من) للدلالة على ذلك(٢).

ومن شواهد ذلك أيضًا قول صخر الغيِّ:

\* مـــــى ما تنكــروها تعرفــوها على أفطــارها علقٌ نفــــيث \* أى من أفطارها<sup>(٣)</sup>.

\* رابعًا: التقارض بين (على) و(اللام):

يتخذ التقارض بين هذين الحرفين مظهرين هما:

### 1 - (على) بمعنى (اللام):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٥]؛ أى: لهدايت إيّاكم، وتكون (على) بعنى (لام) السعلة، ولكن السمين الحلبي يرى أنّ (المجاز في الحرف: ضعيف)(٤)، وبعضهم يرى أن (على) بابها من الاستعلاء؛ وإنما تعدى فعل الستكبير بها؛ لتضمنه معنى الحمد كما يرى الزمخشرى، كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم(٥).

ومن الشواهد هنا أيضًا قول عمرو بن معديكرب:

\* علام تقول: الرُّمحُ يُشْقل عاتقي

# إذا أنا لم أطعن إذا الخسيل كسرَّت \*

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ١٩١ – ١٩٢. (٢) الدر للصون: ٦/ ٤٩٠.

 <sup>(</sup>٣) أدب الكاتب: ٤١١.
 (٤) الدر المصون: ١/ ٤٧٠، وينظر: مغنى اللبيب: ١٩٠.

<sup>(</sup>٥) الدر المصون: ١/ ٤٧٠.

أى: لم تقول، ومنه أيضًا قول الراعي:

\* رعمته أشهراً وخملا عليها فطار النَّيُّ فسيمها واستنار \* أى: خلا لها(۱)، ومن ذلك قولهم: (خرَّ على وجهه)(۱).

أى: خرَّ لوجهه.

ب - (اللام) بمعنى (على):

ومن الشواهد أيضًا قوِل الأشعث بن قيس:

\* تناولت بالرمح الطويل ثيابه فخـر صريعًا للـيدين وللفم \*

' أى: على اليدين والفم (٤)، ومن ذلك قول الطُّرماح بن حكيم:

كَأَنَّ مُخُوَّاها على ثَفَناتها مُعُرَّسُ خُمُسٍ وَقَعْت للجِناحِنِ أَي: وقعت على الجِناجِنِ (٥).

ويقال: سقط لفيه، بمعنى (على فيه).

\* خامسًا: التقارض بين (عن) و(على):

من صــور التقــارض في هذا الباب مــا وقع بين (عن) و(على) ويتــخذ ذلك صورتين هما:

أ – (من) بمعنى (على):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلُ عَن نُفْسِهِ ﴾ [محمد: ٣٦]؛ أي: على نفسه (١)، وقيل: إنَّ الفعل (بخل وضن) يتعديان

 <sup>(</sup>۱) أدب الكائب: ٤٠١.
 (۲) الدر المصون: ١/٤٣٧.

<sup>(</sup>٣) الدر المصون: ٤/٧/٤.(٤) أدب الكاتب: ٤٠١.

<sup>(</sup>٥) السابق: ٢٠٢، الجناجن: مفرد جنجن؛ وهو عظام الصدر.

<sup>(</sup>٦) مغنى اللبيب: ١٩٦.

(بعلى) تارة و(بعن) أخرى، والأجود أن يكون حال تعديه ما (بعن) متضمنين معنى: الإمساك<sup>(۱)</sup>، وهناك من يرى أن ذلك قد يكون من باب تضمن الفعل (بخل) معنى نقيضه الفعل (تصدق)؛ حيث إن من أصولهم حمل النقيض على النقيض.

ومن شواهد التقارض هنا أيضًا قوله تعالى: ﴿ إِنِّي أُحْبَبْتُ حُبُّ الْخَيْرِ عَن ذكْر رَبَى ﴾ [ص: ٣٦]؛ أي: قدمته عليه. ومنه أيضًا قول ذي الإصبع:

\* لاه ابن عمُّك لا أفسلت في حسب

عنِّي ولا أنــت ديَّاني فـــــــخـــزوني \*

فالأشهر: أفضلت عليه (٢). ومن ذلك قول قيس بن الخطيم:

لو أنك تلقى حنظلاً فوق بيضنا تدحرج عَنْ ذى سامِـه المتقارب \*
 ب - (على) بمعنى (عن):

ومن شواهد ذلك قول قحيف بن سليم العقيلي:

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها \*
 أى: على (7).

ومنه أيضًا قول عدىً بن زيد:

\* في ليلة لا نسرى بها أحمداً يحكى علينا إلا كواكبها \* أي: يحكى عناً. ومن شواهد ذلك أيضاً قول حميد بن الأرقط:

\* أدمى عليها وهى فرعٌ أجمع وهى ثلاثُ أذرع وإصبع \* أى: أدمى عنها (٤). ومن الشواهد قول دوسر بن غسان اليربوعى:

\* إذا ما امرو ولي على بوده وأدبر لم يصدر بإدباره ودي \*

<sup>(</sup>١) الدر المصون: ١/ ١٥٨. (٢) أدب الكاتب: ٤٠٤.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب: ١٩٠ - أدب الكاتب: ٣٩٥، الحزاتة: ٤/٢٤٧.

 <sup>(</sup>٤) ينظر: الكتاب: ٢٢٦/٤ - الخصائص: ٢/ ٣٠٧ - ٣٠٨ - أدب الكاتب: ٤١١.

أى: وليَّ عني (١). ومنه أيضًا قول ذي الإصبع:

لم تعـقلا جفرةً على، ولم أوذ صديقًا، ولم أنـل طبعًا \*

أى: عنى. ويقال: (رضيت عليك) بمعنى: (عنك). وقولنا: ورميت على القوس) بمعنى: عنها<sup>(۲)</sup>.

### \* سادسًا: التقارض بين (عن) و(الباء):

من المعروف أن لكل حرف من هـذه الحروف معنى أساسيًا أصليًا يقوم به ولكن قد ينوب عـن غيره، أو يقـوم مقام حـرف آخر وهو لب ظاهرة التقارض، إذا أدى كل منهما معنى من معانى الحرف الآخر.

ومثل هذه الصورة تتخذ مظهرين هما:

أ - (عن) بمعنى (الباء):

ومن شواهد ذلك قـوله تعالى: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ﴾ [النجم: ٣]؛ أي: بالهوي٣٠.

ومن شواهد هذه الظاهرة هنا أيضًا قول امرىء القيس:

\* تصدُّ وتُبدَّى عن أسيلٍ وتتَّقى بناظرة من وحش وجرة مطفل\* أى: تصدُّ بأسيل<sup>(1)</sup>.

ب - (الباء) بمعنى (عن):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿فَاسَالَ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٥]؛ أى: عنه خبيرًا<sup>(٥)</sup>، ومن ذلك قسوله تعسالى: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبَأَيْمَانِهِم ﴾ [الحديد: ١٦].

<sup>(</sup>١) أدب الكاتب: ٣٩٧. (٢) السابق: ٣٩٦.

<sup>(</sup>٣) الدر المصون: ٦/ ٢٠٤ - أدب الكاتب: ٣٩٩ - التبيان للعكبرى: ٢/ ٢٤٦.

<sup>(</sup>٤) أدب الكاتب: ٣٩٩.

<sup>(</sup>٥) الدر المصون: ٥/ ٢٦٠ - مغنى اللبيب: ١٤٢.

أى: عن أيمانهم (١). ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ويوم تشقق السماءُ الفرقان: ٢٥]. أي: عن الغمام.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول علقمة بن عبدة:

فإنْ تسالونى بالنساء فإنّنى بصيرٌ بأدواء النساء طبيبُ
 أى: عن النساء (٢). ومن ذلك قول ابن أحمر:

\* تسائل بابن أحمر مَنْ رآه أعارت عينُه أم لم تعارا \* أى: عن ابن أحمر.

ومن ذلك أيضًا ما أنشده أبو عمرو بن العلاء للأخطل:

دع المُغمَّر لا تسـأل بمصرعه واسأل بمصقلة البكريِّ ما فعلا
 ومن ذلك قول مالك بن خريم الهمداني<sup>(٣)</sup>:

\* ولا يُسمأل الضيفُ الغريبُ إذا شتا

بما زخـــرت قـــدری له حین ودَّعـــا \*

\* سابعًا: التقارض بين (عن) و(اللام):

وتتكون هذه الصورة من التقارض من صورتين فرعيتين هما:

١ - (عن) بمنى (اللام):

ومن شواهد ذلك قدوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ الْأَبِيهِ إِلاَّ عَن مُوْعِدَةٍ ﴾ [التوبة: ١١٤]؛ أي: لموعدة (٤).

ومن الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهُتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [هود: ٥٣]؛ أي: لقولكُ<sup>(٥)</sup>.

<sup>(</sup>١) الدر المصون: ٦/ ٣٧٥.

<sup>(</sup>٢) أدب الكاتب: ٣٩٧.(٤) مغنى الليب: ١٩٦.

<sup>(</sup>۳) الكتاب: ۱۰/۱ - أدب الكاتب: ۲۹۹.

<sup>(</sup>۱) الدر المون: ۱۰/۱ – الاب الخاب: ۱۹۹. (۵) الدر المون: ۱۰۷/٤.

<sup>-£</sup>Y-

ومن الشواهد قـوله تعالى: ﴿ فَأَزَلُهُمَا الشَّيطَانُ عَنْهَا ﴾ [البـقرة: ٣٦]؛ أى: لها. ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ﴾ [الكهف: ٨٢]؛ أى: لأمرى.

ب -- (اللام) بمعنى (عن):

ومن شــواهد ذلك قــوله تعــالى: ﴿قَـالَتْ أُخْــرَاهُمْ لأُولاهُمْ رَبُّنَا هَوُلاءِ أَصَلُّونَا ﴾ [الاعراف: ٣٨]؛ أي: عن أولاهم.

\* ثامنًا: التقارض بين (على) و(الباء):

وله أيضًا صورتان هما:

أ - (على) بمعنى (الباء):

· ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ لَتَمُرُونَ عَلَيْهِم مُصْبِحِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٧]؛ أي: تمرون بهم.

والدليل على أن (على) بمعنى (الباء) ما جــاء فى قوله تعالى: ﴿يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرضُونَ ﴾ [يوسف: ١٠٥].

ومن الشواهد أيضًا قوله تعالى: ﴿ حَقِيقٌ عَلَىٰ أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٠٥]، وقد قرأ أبي: (حقيق بي)(١).

ومن شواهد الشعر هنا قول الشاعر:

\* ولقد أمر على اللئيم يسبُّنى فمضيتُ ثُمَّت قلت: لايعنينى \* أي: أمرُّ باللئيم.

ب - (الياء) بمعنى (على):

ومن شواهد ذلك قـوله تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَـابِ مَنْ إِن تَأْمَنُهُ بِقِنطَارِ يُؤَدّه إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران: ٧٥].

<sup>(</sup>١) مغنى الليب: ١٣٨.

والدليل على ذلك مـا ورد فى قوله تعــالى: ﴿ هَلْ آمَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلاَّ كَـمَا أَمْنَكُمُ عَلَىٰ أَخِيهِ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف: ٦٤].

ومن ذلك أيضًا قبوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَرُوا بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ ﴾ [المطففين: ٣٠]؛ أي: عليهم. والدليل على ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكُمْ لَيَهُمْ مُصْبِحِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٧].

ومن ذلك قول راشد بن عبد ربِّه ساخرًا من الأصنام:

\* أربُّ يبول الشعلبان برأسه لقد هان مَنْ بالت عليه الثعالب \* أي: على رأسه والدليل ما جاء في قول عمرو بن قميئة:

\* بودُّك ما قسومي على أنْ تركستهم

سُليمي، إذا هبَّت شمالٌ وريحها \*

أى: على ودُّك ما قومي<sup>(١)</sup>.

تاسعًا: التقارض بين (في) و(الباء):

وهذه الصورة كغيرها لها صورتان هما:

أ - (في) بمعنى (الباء):

ومن شواهد ذلك قول زيد الحيل:

ويركب يموم الرُّوع فسيهما فسوارسٌ

بصـــيــــرون فــى طعن الأباهر والــكُلّـى

أى: بطعن. ومنه أيضًا قول الشاعر:

وخضخضن فسينا البحر حتى قطعته

<sup>(</sup>١) أدب الكاتب: ٤١٢ - مغنى الليب: ١٤٢.

أى: خضخضن بنا. ومن الشواهد أيضًا قول الأعشى:

ربِّي كـــريمٌ لا يُحكلرُ نعـــمــةً

وإذا تُنوشد في المهارق أنشدا

أى: إذا سُثل بكتب الأنبياء أجاب. ومن ذلك قول الشاعر:

نلوذ فِي أمُّ لنا ما نُغتصب

أى: بأمِّ(١). ومن ذلك قولنا: (وقف الحارث في الباب).

ب - (الباء) بمعنى (في):

وشواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. أى: أى: في بدر. ومن قوله تعالى: ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ [آل عمران: ٢٦]؛ أى: في يدك<sup>(٢</sup>).

ومن ذلك قول الأعشى:

مسا بُكاء الخسسيسر بالأطلال

وسيبؤالي فسمسا يبرد سيوالي

أي: في الأطلال.

\* عاشرا: التقارض بين (في) و(إلى):

وهذه هى الصورة الأخيرة التى نعـرض لها فى ثنايا هذا الكتــاب ولها أيضًا صورتان هما:

أ - (في) بمعنى (إلى):

ومن شــواهد ذلك قــوله تعـــالى: ﴿ فَــرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْــوَاهِهِمْ ﴾ [إبراهيم: 9]؛ أى: إلى أفواههم. ومنه قــوله تعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَبَعَثْنَا فِي كُلُّ قَرْيَةً نَّذِيرًا ﴾ [الفرقان: ٥١]؛ أى: إلى كل قرية.

أدب الكاتب: ٤٠٠ - ٤٠١.
 الأصول لابن السرَّاج: ١/٤١٤.

ب -- (إلى) بمعنى (في):

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ قُلِ اللَّهُ يُحْسِيكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يَجْمَعُكُمُ إِنَّى يَوْم الْقَيَامَة ﴾ [الجائية: ٢٦]؛ أى: في يوم.

ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

فلا تتركني بالوعيد كأنني

إلى النَّاس مطلىٌّ به القارُ أجسربُ

أى: في الناس. ومن ذلك أيضًا قول طرفة بن العبد:

وإنَّ يلتف الحيُّ الجـــمـــيع تُلاقـني

إلى ذروة البيت الكريم المصمد

أى: في ذروة البيت الكريم الذي يصمد إليه ويُقصد(١). ومنه قولنا: (جلست إلى القوم)؛ أي: فيهم.

وبعد فهذه عشر صور رئيسة في التقارض بين بعض حروف الجر، نتج عنها حسب تعريف التقارض: عشرون صورة على النحو الذي وضحناه، وللعلماء والنحاة موقف حول: التضمين، أو النيابة، أو التقارض بين حروف الجر نلخصه على النحو التالي:

## \* ثانيًا: موقف النحاة من التقارض بين حروف الجر:

لقد تناولت كل كتب النحو دراسة حروف الجر، وبينت معانيها واستخدام كل حرف؛ لما لهذه الحروف من أهمية في اللغة العربية، ومن المعروف أن لكل حرف جر مكانًا يحله ومعنى يؤديه حين تركيبه مع غيره؛ لأن الحرف بصفة عامة: هو ما دل على معنى في غيره، ولكن العرب (تسع فيها فتقيم بعضها مقام بعض إذا تقاربت المعانى)(٢)، وعلى الرغم

<sup>(</sup>١) أدب الكاتب: ٣٩٥ \_ - الأصول لابن السراج: ١١٤/١، وينظر الحزانة: ٣/ ٦٤٥.

 <sup>(</sup>۲) الأصول لابن السرَّاج: ١/٤١٤، يتظر: الكتاب: ١/٣١٠، ٢٠٨/ - المقتضب: ١/٣٩.
 ١٣٩/٤ .

من ذلك فقد انقسم النحاة العرب حول قبولهم تضمن حرف الجر معنى حرف آخر، أو النيابة عنه إلى فريقين مشهورين هما:

#### \* أولاً: البصريون:

وهم يرون أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياسًا على حروف الجزم وأحرف النصب، فإنها هي الأخرى لا يجوز فيها ذلك، وما أوهم ذلك عندهم: إمَّا مؤوَّلاً تأويلاً يقبله اللفظ كما قيل في قوله تعالى: ﴿ وَلا صَلَبْنَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّحْلِ ﴾ [طه: ٧١]. إنَّ (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء، وإمَّا على تضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف وإمَّا على إنابة كلمة عن أحرى، لذا نرى سيبويه يكرر في باب حروف الجرز في الأفعال أولى الشعت (١) ومذهب البصريين في هذا الشأن هو: (التجوز في الأفعال أولى من التجوز في الحوف) (١).

## \* ثانيًا: الكوفيون:

يرى الكوفيسون جواز تضمن حسرف الجر معنى حرف جسر آخر، أو أن يكون الحرف بدلا من غيره، وعلى هذا فهم يوافسقون على وقوع التقارض بين حروف الجر؛ ويخاصة بعد معرفتنا أن التقارض: هو تضمين متبادل بين شيئين.

وبعد فنحن أمام رأيين متعارضين، فالبـصريون يرفضون وقوع التضمين فى حروف الجر؛ لأن للحرف عندهم مـعناً أصليًا لا يفارقه وإنْ منه شىءٌ ورد فى اللغة، أو ورد عن العرب منه شىءٌ فمصيره التأويل والتقدير.

وهذا لا يعنى رفض البصريين لكل صور التنضمين وكما يرى أحمد

<sup>(</sup>١) الأصول لابن السراج: ١/٤١٤، الكتاب: ١/٣١٠.

<sup>(</sup>Y) الدر المصون: ١/٣١٩.

العلماء أن التنضمين المرفوض هو الواقع فى الحروف؛ لأن (التنضمين فى الاسماء والافسعال؛ معنى الملفوظ فيه اسمًا كان أو فعلاً باق لم يتغير، ولكن أضيف إليه معنى آخر ضمن فيه. . بخلاف التضمين فى الحروف، فالقبول به - فى رأيه - يجعل صعنى الحرف قد تغيير وتبدل، حيث قام الحرف مقام حرف آخر - كما يرى - أن التضمين فى الحروف لا يقع فى القرآن الكريم ويرى أنه لو كان هناك تضمين لجاء الحرف الأصلى)(١).

وأمًّا الكوفيون؛ فيرون إمكانية وقوع التضمين بين حروف الجر لما ورد منه في القرآن والشعر وغير ذلك، ويلخص ابن جنى موقف النحاة حيال هذا الموضع قائلاً: (هذا الباب يتلقاه الناس مغسولاً ساذجًا من الصنعة، وما أبعد الصواب عنه وأوقفه دونه)(۲)، وهذا يعنى أن دراسة هذا الباب عارية من المدقة، ولكن ما يهمنا هنا هو أن ابن هشام وتابعه السيوطى وغيرهما قالوا بوقوع التقارض في هذا الباب واستحسنوه، والحق أن رأى الكوفيين هنا أيسر وأقرب للفهم والقبول؛ لما ورد من شسواهد في القرآن والشسعر وكلام العرب وعن هذا الرأى يقول ابن جنى: (ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا، لكننا نقول: إنه يكون بعناه في موضع دون موضع، على حسب الاحوال المداعية إليه والمسوِّغة له، فأمًّا في كل موضع وعلى كل حال فلا)(۲).

ونحن نوافقه فى مسذهبه تمامًا وعلى ذلك مجمع اللغة العسربية بالقاهرة وكثير من علماء اللغة<sup>(٤)</sup>.

 <sup>(</sup>١) ينظر: إزالة الإلباس عن كلام ربُ الناس لأحمد سعد الحطيب ص ١٤٣ ط مطبعة الامانة -القاهرة سنة ١٩٩٦م، الإعجاز البياني للقرآن لبنت الشاطئ - ط دار المعارف - القاهرة ص
 ٢٠١ وما بعدها.

<sup>(</sup>٢) الخصائص: ٢/٣٠٦. (٣) الخصائص: ٢/٨٠٣.

<sup>(</sup>٤) ينظر: النحو الوافي ٢/١٤٤ وما بعدها.

### (٢) التقارض بين (إلا) و(غير)

من المعروف أن (إلا) و(غير) من أدوات الاستثناء، واللذان يُعتمد عليهما - كما يحدث مع باقى أدوات الاستثناء - فى إخراج حكم ما بعدهما من حكم ما قبلهما، كما نعرف أن (إلاً) هى أمُّ الباب فى ذلك، ولكليهما أحكامه الخاصة التى تناقلها النحاة والعلماء فى جُلُّ كتب النخو، وما يهمنا هنا التقارض بين (إلا) و(غير) وذلك على النحو التالى:

# \* أولاً: إعطاء (إلا) حكم (غير):

وذلك في الوصف بها، فسمن المعروف أن الأصل في (إلا) أنها أداة استثناء، وأمًّا (غير) فالأصل فيها أنها بمعنى البدل، أو (لكن) وتكون صفة غالبًا(۱)، وتكون للدلالة على أن ما بعدها مغاير ومخالف لما قبلسها في المعنى الذي ثبت له؛ إيجابًا أو نفيًا، وهي اسم لابد لها من موقع إعرابي على حسب موقعه، وقد تقم (غير):

#### (أ) نعتًا لنكرة:

فتسفيد مغايرة مسجرورها للمنعسوت؛ إمَّا في ذاته المادية؛ نحسو قولنا: (أقبلت على رجل غير على)، وإمَّا وصفًا طارئًا على ذاته المادية؛ نحو قولنا: (خرج البرىء من المحكمة بوجه غير الذى دخل به)، ومن ذلك قول الشاع (۲):

تحاول منی شیدمهٔ غیر شیدمتی وتطلب منی مذهبًا غیر مسلهبی

<sup>(</sup>۱) الكتاب: ١/ ٤٣٠ - ٢٣١، ٢/ ٢٣١ (مماني غير).

<sup>(</sup>٢) السابق: ١/ ٣٣٢، ينظر: النحر الوافي ٣٤٣/٢، ٣٤٦.

### (ب) نعتا لشبه نكرة:

وهو المعرفة المراد منها الجنس؛ (كاسم الموصول؛ كما في قوله تعالى ﴿ اهْدُنَا الصَّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ① صِرَاطَ اللّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ

عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦، ٧]، فكلمة (غير) مجرورة وهي لذلك نعت لكلمة (الذين) المراد بها جنس الاقوام معينين وليست للاستثناء(١).

وما يهـمنا هنا هو؛ وقـوع التقـارض بين (إلا) و(غيـر)؛ حيث وردت شواهد على ذلك من لدن سيبويه – وإن لم يصرح بمصطلح التقارض كما مر – وذلك في باب أسماه بقوله: (هذا باب مـا يكون فيه (إلاً) وما بعده وصفًا بمنزلة (مثل) و(غير)..)(٢) وعن ذلك التقارض يقـول الزمخشرى: (واعلم أن «إلا» و«غير» يتـقارضان)(٣) وتابعه ابن يعيش كمـا ذكرنا وغير ذلك من العلماء والنحاة(٤).

ومن شواهد التقارض في هذا الموضع قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِما آلِهَةً إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتاً ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فقد أجمع العلماء على أن (إلاً) هنا لا يصح أن تكون حرف استثناء؛ حتى لا يكون المعنى (لو كان فيهسما آلهة ، لبس من ضمنها الله لفسدتا؛ أي: لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله لفسدتا؛ وهذا المعنى باطل؛ إذ يوحى بأنهما لا تفسدان إذا كان الله من ضمن الآلهة، ولم يخرج ولم يطرح وهذا واضح البطلان، بخلاف ما لو كانت (إلا) اسمًا بمعنى (غير) نعتًا للنكرة قبلها، فإن المعنى يصح ويستقيم (٥).

<sup>(</sup>۱) الكتاب: ١/ ٣٣٢. (٢) السابق: ١/ ٣٣١.

<sup>(</sup>٣) شرح المقصل: ٨٩/٢.

<sup>(</sup>٤) ينظر: المقسضب: ٨٠٤٤، مسغنى اللبيب:٩١٥ - الدر المصنون: ٧٧/٥ - الاتحساف: ٢/ ٣٦٣ - شرح الانسموني: ٢/ ١٥٦.

<sup>(</sup>٥) يُنظر: الكتاب: ٢/ ٢٣١ مغنى اللبيب: ٩٩.

وقال الشلوبين وابن الفسائع: (ولا يصح المعنى؛ حتى تكون ﴿إلا بمعنى «غير» التي يُراد بها البدل والعوض)(١).

وقــد يقتــضى المعنى أن تخــرج (إلا) عن الحــرفيــة وعن أن تكون أداة استثناء؛ لتكون اسمًا بمعنى (غير) وتعرب صفة بشرطين هما:

\* أحدهما: أن يكون الموصوف نكرة أو ما يُشبهها من معرفة يُراد بها الجنس: مثل المعرف (بأل) الجنسية؛ كقولنا: (يخشى عقاب الله العصاة إلا الصالحون)، فالعصاة: شبه نكرة لوجود (أل) الجنسية، و(إلا) بمعنى (غير) صفة، ولو كان حرفًا لفسد المعنى؛ إذ يكون المعنى: يخشى عقاب الله العصاة، والصالحون لا يخشونه، كما لا يصح هنا جعل الاستثناء منقطعًا لعدم وجود نوع من الارتباط، أو العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه طبقًا لما يقتضيه الاستثناء المنقطع (٢).

\* ثانيهما: أن يكون الموصوف جمعًا، أو شبه جمع، وشب الجمع ما كان مفردًا في اللفظ دالا على متعدد في المعنى مثل: كلمة (غير) في قولنا: (جاء غير العرب).

ومن شواهد إعطاء (إلا) حكم (غير) أيـضًا فى الوصف بها ما ورد فى قول ذى الرُّمة<sup>(٣)</sup>:

أنيخت فالقت بلدة فروق بلدة

قليلٍ بمها الأصواتُ إلا بغمامهما

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها إذا كانت (غير) غير استثناء.

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٩٩، وينظر: التبيان للعكبرى: ٢/ ١٣١ – ط التوقيقية – القاهرة.

<sup>(</sup>٢) ينظر: النحو الواقي: ٢/ ٣٥٢، ٣١٨، ٣٣٤.

 <sup>(</sup>٣) الكتاب: ٢/ ٣٣٢، وينظر: الحزانة: ٢/ ٥١ - الهسمع ١/ ٢٢٩، (بلدة) الأولى: صدر الناقة أو ما يمس منه الأرض. (بلدة) الثانية: الأرض. (البغام): صوت الناقة.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول لبيد بن ربيعة(١):

لو كان غيرى سُليمي الدهر غيّره

وقع الحـــوادث إلا الصَّـــارم الــذَّكـــر

كأنه قال: لمو كان غيرى غير ألصاً م الذكر لغيره وقع الحوادث، إذا جعلت (غيرًا) الآخرة صفة للأولى. ومن شواهد ذلك أيضًا قول عمرو بن معد يكرب<sup>(٢)</sup>:

وكلُّ أخِ مــــفــــارقــــهُ أخـــــوه

لعسمسر أبيك إلا الفسرقسدان

كأنه قال: وكل أخ غير الفرقــدين مفارقهُ أخوه، إذا وصفت به (كل)، والدليل على ذلك التقارض: قول الشَّماخ<sup>(۲)</sup>:

وكلُّ خليلِ غــيــرُها ضــمَّ نفـــــــه

لوصل خليلٍ صــارمٌ أو مــعـــازرُ

فالشاهد فيه: نعت (كل) بغير، ولذا وردت مرفوعة.

ومن ذلك أيضًا قولنا: (لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبنا)، وفيه إجراء (لو) مجرى النفى، وعلى ذلك يرى سيبويه ويتابعه المبرِّد وغيرهما: أنه لا يشترط كون الموصوف (بإلا) جمعًا، أو شبه جمع، كما يشترط ابن الحاجب في وقوع (إلا) صفة تعذر الاستثناء(٤).

\* ثانيًا: إعطاء (غير) حكم (إلاً):

لقد سبق أن تعرفنا على (غير) وأهم معانيها. ووظائفها، ومن ذلك

الكتاب: ۲/۳۳۶ ينظر: شرح القصل: ۲/۸۹ - الإتصاف: ۲۲۸/۱ - الحزانة: ۲/۲۵.
 ۱۹۷۷، الهمم: ۲۲۹/۱ - شرح الاشموني: ۲/۱۵۷.

<sup>(</sup>٢) الكتاب: ٢/ ٣٣٤ - ٣٣٠. (٣) السابق ١/ ٣٣٥.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب: ١٠٠ - ينظر: الكتاب: ١/ ٣٧٠.

أيضًا أنها قد تأخذ (غير) حكم (إلا)، فمن المعروف أن (غير) تأخذ حكم إعراب الاسم الواقم بعد (إلا).

ومن شواهد إعطاء (غير) حكم (إلا) قوله تعالى: ﴿ لا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرٍ أُولِي الضَّرِرِ ﴾ [النساء: ٩٥]، فيمن نصب (غير)(١)، ومن شواهد ذَلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمُغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٧]، ومن ذلك أيضًا قول لبيد بن ربيعة:

وإذا أقسرضت قسرضسا فسأجهزه

إنما يُجرزي الفستي غييسر الجسمل.

ويلخص ابن السرَّاج<sup>(۱)</sup> التقارض بين (إلا) و(غير) حيث يقول عن (غير): (وإنحا أدخلوا فيها معنى الاستثناء في كل موضع يصلح أن يكون صقة، وكذلك (إلاَّ) أقاموها مقام (غير) إذا كانت صفة. كما أقاموا (غير) مقام (إلا) إذا كانت استثناء والصفة عارضة فيها شبهت بغير لمَّا شبهت (غير) بها، كما أن أصل (غير) في هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارض فيها).

وعلى ما سبق ذكره فإن لكل من اللفظين المتقارضين معنًا أصليًا يقترض عليه معنى آخر.

## (٣) التقارض بين (إنَّ) الشرطية و(لو) الشرطية

(إنْ): الشرطية هي أداة شرط جازمة، وهي أم الجزاء ولا تزول عنه(٣).

(لو): هي أداة شرط غير جازمة تفيد امتناع وقوع جواب الشرط لامتناع الشرط.

<sup>(</sup>۱) الكتاب: ۲/ ۳۳۲، ينظر: صغنى اللبيب: ۲۱، ۹۱۰، شرح المفصل: ۸۸/۲، التبيان: ۲/ ۱۰۵.

<sup>(</sup>۲) الأصول: ١/ ٢٨٥، وينظر: الكتــاب: ١/ ٣٧٠ - المقتضب: ٤/ ٤١ - مــجالس ثعلب: ٥١٥، الصاحبي: ١٤١.

<sup>(</sup>٣) الكتاب: ١/١٣٤، ٣/٥١، ٤/٠٢٠.

وما يهمنا هنا هو التقارض بين (إنْ) و(لو) الشرطيتين، ويكون ذلك في صورتين هما:

# \* أولاً: إعطاء (لو) حكم (إنْ):

وذلك في الجنم؛ أي إعمال (لو) عمل (إن)، ومن المؤكد أن سبب ذلك هو التشابه في المعنى (١)، وكون (لو) بمعنى (إنْ) قاله كشير من النحويين في نحو: ﴿ وَمَا أَنتَ بِمُوْمِن لِنَا وَلَوْ كُنّا صَادَقِينَ ﴾ [يوسف: ١٧]، وايضًا في نحو قوله تعالى: ﴿ فُلُ لا يُستّوي الْخَبِيثُ وَالطَّيْبُ وَلَوْ أَعُجْبَكَ كُثْرَةُ الْخَبِيثُ ﴾ [المائدة: ١٠]، ومنه قوله تعالى: ﴿ لِيُظْهِرَهُ عَلَى اللّهِن كُله وَلَوْ كُوهَ المُمشْرِكُونَ ﴾ [الصف: ٩، التوبة: ٣٣]، وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى نَشَاءُ أَصَبْنَاهُم ﴾ [الأعراف: ١٠]، وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النّار ﴾ [الأنمام: ٢٧]. ومن ذلك قول الاخطل:

قسوم إذا حساربوا شسدتوا مسآذرهم

دون النساء ولو باتت بأطهسار

ومن ذلك قول كعب بن زهير في (بانت سعاد):

لقدد أقدوم معقمامًا لويقدوم به

من الرسمول به إذن الله تنويلُ فقد دخلت (لو) على فعل مضارع؛ والمضارع هنا: مراد به المعنى. ومن شواهد التقارض هنا هو قول علقمة (٢):

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٣٤٨. (٢) مغنى اللبيب: ٣٥٧، ٩١٥.

إحدى نساء بنى ذهلِ بن شيبان

وذلك بجزم الفعل (يحزن)، ولكن للسكون على آخر الفعل المضارع بعد (لو) له عدة تخريجات منها ما يلي:

الأول: أن ضمة الإعراب سكنت تخفيقًا كقراءة أبي عمرو بن العَلاء في قوله تعالى: ﴿ أُمَّنْ هَلَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لِّكُمْ مِنصُسرُكُمْ مِن دُونِ الرَّحْمَنِ ﴾ [الملك: ٢٠]، حيث قرأها أبو عمرو بسكون الراء واختلاسها(١)، ومن ذلك أيضًا ما فعله أبو عمرو في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَهَا إِذَا جَاءَتُ لا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الانعمام: ١٠٩]، وفي قسوله تعالى: ﴿ وَلا تَتَبِعُوا خُفُواتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُورٌ مُبِينٌ (١٦٨) إِنَّمَا يَأْمُركُم بِالسَّوءِ وَالْفَحْشَاءِ ﴾ [البقرة: الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُورٌ مُبِينٌ (١٦٨) إِنَّمَا يَأْمُركُم بِالسَّوءِ وَالْفَحْشَاءِ ﴾ [البقرة: ١٦٨]

الثانى: قد يكون ذلك على لغة من يقول: (شا - يشا) بالألف، ثم أبدلت الألف: همزةً على حد قول بعضهم (العالم - الخاتم) بالهمزة، وهو توجيه رواية ابن ذكوان ﴿مِنسَأْتَهُ ﴾ [سبأ: ١٤] بهمزة ساكنة، فإن الأصل ﴿مِنسَأَتُهُ ﴾ [سبأ: ١٤] بهمزة مفتوحة، على وون (مفعلة) من (نسأه) إذا أحزه، ثم أبدلت الهمزة: ألغًا، ثم الألف همزة ساكنة (<sup>(7)</sup>).

الثالث: هو عدم جواز مسجئ إنَّ الشرطية هذا الموضع؛ لأنه إخبــار عما مضى فالمعنى: (لو شاء).

<sup>(</sup>١) إتحاف الفضلاء: ٤٢٠ - مغنى اللبيب: ٣٥٨، ٩١٦.

<sup>(</sup>٢) الإتحاف: ١٥٢، ١٧٧، ١٩١.

<sup>(</sup>٣) النبيان للعكبرى: ٢/١٩٦، المنسأة: العصى التي يُساق بها.

الرابع:هو أن يكون الفعل سُكِّن للضرورة الشعرية؛ حتى يستقيم الوزن. \* ثانيًا: إعطاء (إنُّ) حكم (لو):

وذلك في الإهمال؛ أى علم الجزم (بإنُ) حملاً على (لو)، وفي هذا الشأن ذكر ابن هشاه (١) أنه يكن إعطاء (إنُ) الشرطية حكم (لو) الشرطية في الإهمال وعدم الجزم بها، واستشهد على ذلك بقول الرسول الكريم: «فإلا تراهُ فإنَّه يراك! (٢٠)؛ ولكن ابن هشام قدم في تخريج الحديث على ما ذكر، والظاهر عنده أن يتخرج على إجراء المعتل مسجرى الصحيح؛ كقراءة فنل في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَتُّي وَيَصْبِرُ ﴾ [يوسف: ١٩٠]، وذلك بإنبات الياء في (يتقي) وجزم (يصبرُ).

وبعد فسمن الواضح ضعف القول بوجبود التقارض بين (إنُّ) الشيرطية و(لوُّ)؛ الشيرطية لعسدم وجود دليل على ذلك، وما ورد أمكن تخريسجه بسهولة وبأكثر من وجه كما مرَّ، ولعل الذي أوهم وقوع التقارض التشابه في المعنى بين (إنْ) و(لو) كما مر، وكذلك التشابه الوضيعي، فكلاهما: حرف مكون من حرفين؛ ثانيهما ساكن بيُّدَ أن ذلك وحده لا يكفى دون سماع يُعتد به.

## (٤) التقارض بين (إذا) الشرطية و(متى) الشرطية

(إذا): أداة شرط غيـر جازمة، كما أنهـا لما يستقبل من الزمان، وفسيها مجازاة، وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها(٢) وما يهمنا هنا (إذا) الشرطية.

(متى): وهي أداة شرط جازمة للدلالة على الزمان.

وللتقارض في هذا الموضع صورتان هما.

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٩١٥، ينظر: الأشباء للسيوطي: ١٧٤/١.

<sup>(</sup>٢) صحيح مسلم (كتاب الإيمان).

<sup>(</sup>٣) الكتاب: ٢٣٢/٤.

\* أولاً: إعطاء (إذا) حكم (متى):

وذلك في الجزم بها ومن شواهد ذلك قول الشاعر(١):

استخن ما أغناك ربُّك بالغنى

وإذا تُصبُك خمصاصةٌ فتمجملًا

وذلك بجزم: (تصبك)، ومن ذلك قول قيس بن الخطيم الأنصارى(٢): إذا قسرت أسسيافنا كان وصلها

خُطانًا إلى أعبدائنا فنُضارب

بجزم (نضـــاربُ) عطفًا على مــوضع (كان) وقــد يكون ذلك ضرورة. ومنه قول الفرودق<sup>(٣)</sup>:

ترفع لى خندف والله يرفع لى

ناراً إذا خــمــدت نيـــرانهــا تقــد

فالشاهد فيه: الجزم (بإذا) في ضرورة الشعر، وموضع الشاهد: (تقد)؛ الواقعة جوابًا للشرط مجزومًا.

ومن التقــارض أيضًا قولنا: (أزيدٌ إذا ترَ تضربُ)، إن جــعلنا (تضربُ) جوابًا.

\* ثانيًا: إعطاء (متى) حكم (إذا):

وذلك في الإهمال؛ أي أن (متى) لا تجزم حملاً على (إذا)، ومن

 <sup>(</sup>۱) قبل لعبد الفيس بن خفاف، وقسيل لحارثة بن بدر، ويروى (وإذا تكون خصاصة) فلا شاهد
 حيننذ، ويروى (فتحمل) بالحاء المهملة ينظر: مغنى الليب: ۱۲۷، ۱۳۱، ۹۱۱.

<sup>(</sup>٢) الكتاب: ١٩٤١، ينظر: شرح المفصل: ٩٧/٤، ٧٤/٧ - الحزانة: ٣/ ١٦٤.

<sup>(</sup>٣) الكتاب: ٣/ ٦٢، وينظر: شرح المفصل: ٧/ ٤٧ - الحزانة: ٣/ ١٦٢.

شواهد ذلك قول عائشة رضى الله عنها: (وأنَّه متى يقومُ مقامك لا يُسمعُ الناس)(١١)، وذلك برفع (يقومُ)(١٢.

# (٥) التقارض بين (لن) و(لم)

(لم): حرف مبنى على السكون، والأصل فيه أنه يجزم الفعل المضارع، وأمَّا (لن): فهى حرف مبنى أيضًا على السكون، فإنها تنصب الفسعل المضارع، ومن الواضح مدى التشابه بين الحرفين فهما مبنيان وعدد حروفهما متطابقان ويضاف لذلك أنه (لا يليهما إلا الفعل فصارتا مع الفعل بحزلة حروف الفعل (٣)، كما أنهما لنفى الحدث وغير ذلك، ونرى أنه بسبب هذا التشابه - كما مر أثناه حديثنا عن أسباب التقارض - وقع التقارض بين (لن) و(لم) وذلك على النحو التالى:

# \* أولاً: إعطاء (لن) حكم (لم):

وذلك في الجزم بها ومن الشواهد المشهورة في الدرس التحـوى قول أعرابي يمدح الحسين بن على(<sup>2)</sup>:

أن يخب الآن من رجـــاثك مَن

حــــرَّكُ مـن دون بابـك الحلـقـــــه

ومن ذلك قول كثير عزة (٥):

أيادى سبا يا عز ما كنت بعدكم

فلسن يحْلُ للعبينين بعسدك منظرُ

<sup>(</sup>۱) صحيح البخاري (كتاب الصلاة). (۲) مغنى اللبيب: ٩١٦.

<sup>(</sup>٣) الأصول لابن السرَّاج: ٢٠٥/٢ - الإنصاف: ١٠١ - مغنى اللبيب: ١٢٥.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب: ٩١٦، ٩١٦ - المدر المصون: ١٥٤/١ - شرح الأشموني: ٣/ ٢٧٨.

<sup>(</sup>٥) دواته: ١/ ٦٠.

ومن الشواهد أيضًا قول النابغة:(١).

هذا الثناء فإن تسمع لقائله فلن أُعرِّضُ أبيت اللعن بالصَّفد

ومن الواضح هو جـزم الفعل المضـارع بعد (لن) الذى اسـتعــار الجزم إضافة إلى وظيفته الأصــلية. النصب، وهذا هو سر التقارض، وعلى الرغم مما سبق فمن الممكن تأويل ذلك بأنه مما سُكِّن فيه للضرورة.

\* ثانيا: إعطاء (لم) حكم (لن): وذلك في النصب بها، ومن شواهد ذلك لديهم: قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشُوحُ لَكَ صَدُركَ ﴾ ذلك لديهم: قراءة بعضهم لقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَشُوحُ لَكَ صَدُركَ ﴾ ذلك الشرح: ١] (() بنتج حاء (نشرح)، ولكن ابن هشام لا يوافق على ذلك قائلاً: (وذلك فيه نظر؛ إذ لا تحل (لن) هنا، وإنما يصح - أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله (() وقيل: أصله: (نشرحَنُ)، ثم حزفت النبن الحقيقية، وبقى الفتح دليلاً عليها، ولكن ذلك أيضًا يعترض عليه ابن هشام قائلا: (وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي (بلم) مع أنه كالفعل المأضى في المعنى، وحدف النون لغير مقتضى مع أن المؤكد لا يليق به الحذف، ويؤكد ابن هشام أن [الجزم: بلن)، والنصب: (بلم) خارجٌ عن القياس واستعمال الفصحاء] (أ) وهذا هو رأى ابن هشام وهو من هو بين نحاة العرب!!

## (٦) التقارض بين (أنْ) المصدرية و(ما) المصدرية \*

(أنُ) المصدرية: حرف مبنى على السكون، أو هى (أنُ) المخففة والتى تدخل على الفعل المضارع فتنصبه و(أنُ والفسعل الذى تدخل عليه بمنزلة المصدر<sup>(٥)</sup> ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٨٤].

<sup>(</sup>١) ديوانه: ٣٥، ينظر: الدر المصون: ١/ ١٥٤ - القرطبي: ٢٣٤/١.

<sup>(</sup>٢) وهذه القراءة نسبها ابن جنى لأبى جعفر للنصور، وهي شاذة، ينظر: المحتسب: ٢٣٣٤/٢.

<sup>(</sup>٣) مغنى اللبيب: ٩١٦. (٤) السابق: ٩٢٥.

<sup>(</sup>٥) الكتاب: ١٩/٣، ١٥٣ - الهمع: ٣/٢.

أى: الصوم خيرٌ لكم، ومن ذلك أيضًا قول عبدالرحمن بن حسان<sup>(۱)</sup>

\* إنّى رأيت من المكارم حسسبكم

أنْ تلبسوا حُرَّ الشِّياب وتشبعوا \*

كانه قال رأيتُ حسبكم لبسُ الثياب، وهناك الشواهد الكثيرة على ذلك يمكن تتبعها في كل كتب النحو تقريبًا

(ما) المصدرية: وهى حـرف مبنى على السـكون وهى التى تدخل على الفـعل المضارع فـتكون (ما) المصـدرية والفعل بمنزلة المصـدر، ومن ذلك قولنا: (ائتنى بعد ما تفرغ)، فما وتفرغ بمنزلة الفراغ (<sup>7)</sup>.

وما يهمنا هنا هو وقوع التقارض بين (أنْ) و(ما) لتشابههما فى: الوظيفة والمعنى، والبناء، وعدد الحروف . . إلخ، وهذا التقارض يتخذ صورتين هما:

\* أولا: إعمال (ما) حملا على (أن): وذلك بنصب الفعل بعد (ما)، كما ينصب بعد (أن)، وذلك على مذهب البغدادين (٢)، ومن شواهد ذلك عندهم قول الرسول الكريم: (كما تكونوا يُولِّي عليكم) (٤)، فقد عملت (ما) النصب في الفعل المضارع (تكونوا) فحذف النون؛ لأنه من الأفعال الخمسة، ولكن ابن الحاجب يرى أن أصل الرواية: (تكونون)، وإذن لا شاهد حيننذ (٥).

\* ثانيًا: إعطاء (أنُ) حكم (ما): وذلك في الإهمال؛ أي رفع الفعل المضارع بعدها، ومن شواهد ذلك عند بعضهم؛ قراءة ابن مُحيصن لقوله تعالى: ﴿ لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُ الرَّضَاعَةَ ﴾، فمذهب البصريين أنها: (أنُ) المصدرية، أهملت حملًا على (ما) أختها، ومذهب الكوفيين أنها: (أنَّ)

<sup>.</sup> (۱) الكتاب: ۳/ ۱۰۳ - الحزانة: ۲/۱۰۶ - الهمع: ۳/۲. (۲) الكتاب: ۳/ ۱۱، ۱۵٦. (۳) شرح المفصل: ۹/۷.

 <sup>(</sup>٤) حديث ضميف، ينظر: كشف الخفاء للمجلوني ٢/١٢٦، نشر فك القدس ١٣٥٢ هـ،
 المقاصد الحسنة للسخاري ط الخانجي - القاهرة ١٩٥٦م ص ٣٢٦.

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب: ٩١٥.

لمخففة (١)، والمهم هنا أنَّ (أنَّ) أهملت؛ فلم تـنصب الفعل المضارع (يُتمُّ) فجاء مرفوعًا.

ومن شواهد ذلك أيضًا قول الشاعر(٢):

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما منّى السَّلام ألاَّ تُشْعرا أحدا (فأنْ) الأولى: الناصبة؛ ولكنها أهملت حملا على (ما) أختها المصدرية عند البصريين، وليست (أنْ) المحَقَّفة من الشقيلة وشدَّ اتصالها بالفعل كما يرى الكوفيون.

ومن الشواهد أيضًا قول الشاعر:

\* أنَّ ته بطين بالاد قو م يرتبع ون من الطَّلاح \* وذلك بثبوت النون وإهمال عمل (أنْ) (فهذا على تشبيه (أنْ)، (بما المضدرية، وهذا طريق الكوفيين؛ فأمَّ البصريون فيحملونه وأشباهه على أنها المخففة من الثقيلة، وتخفيفها: ضرورة. وهذا ما ذهب إليه أبو على الفارسي وثعلب)(٢).

ومن الشواهد أيضًا قول ابن الدمينة:

\* أبي الناسُ ويح الناس أنَّ يـشتـرونهــا

ومَنْ يشــــتــــرى ذا علةٍ بصـــحـــيح \*

ومن ذلك قول الشاعر:

\* إذا كـان أمـر الناس عند عــجـوزهم

وينقل ابن يعسيش عن أبي على الفارسي قولـه: (إنَّ ذلك من الشاذ في

<sup>(</sup>١) الجني الداني: ٢٠٠ - الأصول لتمام حسان: ١٥٨.

<sup>(</sup>٢) مغنى اللبيب: ٤٦، ٩١٥ - الخزانة: ٣/ ٥٥٥ (ط بولاق) الأشباه: ١/ ١٧٤.

<sup>(</sup>٣) شرح المفصل: ٩/٧.

القياس والاستعمال جميعًا)(۱)، كما يرى الفارسى فى ذلك ترك القياس؛ لأن السماع يبطل القياس، وأن مثل هذه الأمور من شأنها (أن يلحق مَنْ ليس من أهل اللغة بأهلها..)(۲).

## (٧) التقارض بين (أنُّ) المصدرية و(الذي) \*

(أنَّ) المصدرية: حرف مبنى على السكون - كــما مر - وهي مع الفعل بمنزلة المصدر.

(الذى): اسم مـوصـول مبنى على السكون، وله أحكامـه وشسروطه الخاصة والتي يمكن تتبعها في جل كتب النحو.

وما يهمنا هنا هو: التقارض بين (أنَّ) المصدرية و(الذي) الاسم الموصول وذلك على النحو التالي:

\* أولا: وقوع (الذي) مصدرية: ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ اللَّهِ عَالَى: ﴿ ذَلِكَ اللَّهِ عَالَمَ : ﴿ ذَلِكَ اللَّهِ عَادَهُ ﴾ [الشورى: ٢٦]؛ أي: ذلك تبشير الله، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا ﴾ [التوبة: ٢٩]؛ أي: كـخوضهم. ومنه أيضًا قول الشاعر:

#### \* أتقرح أكباد المحبين كالذي

# أرى كبدى من حبٌّ مسيَّة تقرح \*

أى: كرؤية كبدى، وقد نقل السيوطي عن ابن هشام قوله: (فأمًّا وقوع (الذى) مصدرية؛ فقال به يونس والفرَّاء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وغيرهم(٢٦).

ثانيًا: وقوع (أنّ) بمعنى (الذي): وقد نقل السيوطى ذلك عن محمد بن مسعود بن الزكى في كتابه (البديع)، ومن ذلك قولهم: (زيدٌ أعقل من أن يكذب)؛ أى: من الذي يكذب، ولكن السيوطى أيضًا ينقل قول ابن هشام

<sup>· (</sup>۱) شرح المقصل: ۹/۷. (۲) السابق: ۲/۸۸.

<sup>(</sup>٣) الأشياء: ١/ ١٧٥.

(والذي جرى عليه أشكال هذا الكلام بأن ظاهر تفضيل زيد في العقل على الكذب وهذا لا معنى له)(١).

### (٨) التقارض بين (ليس) و(ما) النافية \*

(ليس): كلمة دالة على نفى الحال، وتنفى غيره بالقرينة؛ نحو: (ليس خلق الله مثله)، وهى فعل لا يتصرف ووزنه (فَعل) بكسر العين، ثم التزم تخفيفه؛ (أى: تسكين الياء)(٢)، ولقد زعم ابن السراّج: أنه حرف بمنزلة (ما): وتابعة الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة(٢): ما حرف ساكن يجرى مجرى (ليس) في لغة أهل الحجاز شبهت بها في النفى خاصة لأنها نفى، ومن أجل النفى شبهت (ما) بليس؛ وإنما أعملوا (ما) عمل (ليس)؛ لأن معناها معنى (ليس).

وتشفق (ما) و(ليس) في أنها لنفي الحال<sup>(۱۲)</sup>، ولا فاصل بين (ما)
 و(ليس) في المعنى، كما تتفقان في عدة أمور منها:

الأول: تنفيان ما في الحال.

الثاني: تدخلان على المبتدأ والخبر.

الثالث: إمكانية دخول الباء في خبرهما.

ويسبب هذا التشابه - كما مـرَّ - يحدث التقــارض بين (ما) و(ليس) على النحو التالي:

\* أولا: إعطاء (ما) النافية حكم (ليس): وذلك في الإعمال وعليه (فما)
 ترفع اسمًا لها كما تنصب خبرها وذلك عند أهل الحجاز والتهاميين، ومن
 شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرا ﴾ [يوسف: ٣١]، وقوله تعالى:

<sup>(</sup>١) السابق نفس الصفحة.

 <sup>(</sup>۲) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٧، ١٤٥ - المقتضب: ٢/٥٤، ٣٦٢ - الخصائص: ١٢٥/١ - ١٢٥/١ - الخصائص: ١٢٥/١ - ١٢٥/١ - الخصائف ١٠٥/١.

<sup>(</sup>٣) الأصول: ١/ ٩٢، ٩٤، ٩٧ - الإنصاف: ١/ ١٦٤، الأمالي الشجرية: ٢/ ٢٦٠.

﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِم ﴾ [المجادلة: ٢]، (فما) هنا عملت عمل (ليس)(١). ومن الشواهد هنا أيضا قول الشاعر:

\* وما الحسنُ في وجه المفتى شرفًا له

إذا لم يكن في فعله والخملائقِ \*

ومن ذلك قول مزاحم العقيلي:

وقـالــوا تعـرًفـــهـا النــازل من منى

ومــا كلُّ مَنْ وافي مِـنى أنا عـــارفُ \*

يرفع (كلُّ) على لغة أهل الحَجُّاز.

ثانيا: إعطاء (ليس) حكم (ما):وذلك في الإهمال، وهذا يكون على
 لغة بنى تميم، وذلك عند انتقاض النفى (بإلا)؛ كقولهم: (ليس الطيبُ إلا
 المسك)، وهنا يُقال:إنَّ (ليس) فعل يُشبه الحرف لهذا أهملها بنو تميم(٢).

ولكنَّ أبا على الفارسي خرَّج ذلك على عدة أوجه منها:<sup>(٣)</sup>

- الوجه الأول: أن فى (ليس) ضمير الشأن، ولكن ابن هشام يعترض على هذا الوجه قائلا: (ولو كان كسما زعم لدخلت إلا على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فسقيل: ليس إلا الطيب المسك)، وذلك نحو قول الشاع:

\* الا ليس إلا مسا قسضى الله كسائن "

وما يستطيعُ المرءُ نفعًا ولا ضرًّا \*

- الوجه الثاني: أن (الطيب) اسمها، وأنَّ (خبرها) محذوف؛ أي: ليس

<sup>(</sup>۱) ينظر: الكتاب: ١/ ٥١، ١٤٧، ١٤٣ - ٢/ ١٣١، ٢٢١ مغنى اللبيب: ٩١٧ -الدر للصدن: ١٧٩/٤.

<sup>(</sup>٢) الكتاب: ١/ ٤٧١، وينظر: مغنى اللبيب: ٨٣، ٣٨٧، ٩١٧.

<sup>(</sup>٣) ينظر: مغنى اللبيب: ٣٨٨ – ٣٨٩ (بتصرف)

الطيبُ إلا المسك في الوجود، وعلى هذا يكون (المسك) بدلا من اسمها.

الوجه المثالث: أنه كـــذلك، ولــكن (إلا المسك) نعــت للاسم؛ لأن
 تعريفه تعريف الجنس؛ فهو نكرة معنى؛ أى (ليس طيب عير المسك طيبًا).

وينقل ابن هشام توجيهًا آخر للحسن بن صاف (ت ٥٦٨هـ) الملقب بملك النحاة، وهذا التوجيه يرى فيه أن (الطيبُ اسم (ليس) و(المسك) مستدأ حذف خبره، والجملة خبر ليس، والتقدير: إلا المسك أفسخره، ولكنى أرى أن الوجه الأول أيسر وهو إهمال (ليس) حملا صلى (ما)، وذلك على لغة بنى تميم، وهو ما يراه الجمهور.

### (٩) التقارض بين (ليس) و(لا) النافية

(ليس): فعل ماض جامد، تفيد مع معموليها نفى اتَّصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافًا يتحقق في الزمن الحالى غالبًا.

(لا) النافية: حرف مبنى على السكون، الأصل فيه أن يعمل عمل (إنَّ)
 إذا أريد به نفى الجنس.

ونظرًا لتـشابه (ليس) و(لا) في النفي وإمكانية دخولهــما على الجــملة الاسمية؛ فإنهما يتقارضان على النحو التالي:

- \* أولا: إحمال (لا) النافية عمل (ليس): تعمل (لا) النافية عمل (ليس)؛ أى: ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وذلك إذا لم تدل على نفى الجنس ومن ذلك قول الشاعر:
  - \* قفا قليلا بها على فلا أقل من نظرة إزرَّدها \*

وذلك برفع (أقلُّ) على أن تكون (لا) عاملة عمل (ليس)(١) ومن ذلك أيضا قول سعد بن مالك:(٢).

\* مَنْ صدَّ عن نيرانها فأنا ابن قيسٍ لا براح \*

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٣١٣.

<sup>(</sup>٢) الكتاب: ١/ ٢٨، ١٥٤، الحزالة: ١/ ٢٢٣، ٢/ ٩٠ - التيان: ٢/ ٢٠٠.

ومنه قول الشاعر:

تعزُّ فلا شئٌّ عملى الأرض باقيا ولا وزرُّ مما قمضي الله واقسيا

ومنه قول النابغة الجعدى:

\* وحلَّت مــواد القلب لا أنا باغــيـا

سواها ولا عن حُبُّها متراخيا \*

ومن ذلك قول المتنبى:

\* إذا الجود لم يرزق خالاصاً من الأذى

فلا الحميد مكسوبًا ولا المال باقسا ،

وعلى الرغم من كثرة الشواهد عَلَى إعمال (لا) النافية عمل (ليس) إلا أن ابن هشام وغيره ويرى أن ذلك من القليل (حتى ادعى أنه ليس بموجود)(١)، كما أن ذكر خبرها قليل، ولكن السيوطى يرى وقوع التقارض بينهما(٢).

- \* ثانيا: إعمال (ليس) عمل (لا) التافية: وذلك بأن تدخل (لسيس) على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ وترفع الحبر ومن شواهد ذلك قول حُميد بن الأرقط:
  - \* فأصبحوا والنوى عالى مُعرَّسهم وليس كلُّ النوى يُلْقى المساكين \*

وذلك ينصب (كلَّ)(٢)، ولكن سيبويه لا يوافق على ذلك، وقد تأتى بمعنى لا النافية وذلك إذا وقع فعل بعد (ليس) مباشرة بغير فاصل فتكون (ليس) فى هذه الحالة حرف نفى مهمل؛ أى: لا يعمل فليس له اسم ولا خبر وهذا يتوافق مع لغة تميم فى إهمال (ليس) فى قولهم: (ليس الطيبُ إلا المسكُ)، وقد سبق ذكره وتوجيهه - ومن ذلك أيضًا قولنا: (ليس

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٣١٥، وينظر: الكتاب: ٣٥٤/١. (٢) الأشباه والنظائر: ١٧٦١.

<sup>(</sup>٣) الكتاب: ١/ ١٤٧، وينظر الأمالي الشجرية: ٢/ ٣٣٩.

سافر الغريب)، ويعلق القرطبى (۱) على ذلك بقوله: (إنَّ العرب لم تقل ليس قمت: فأمًا لست قسمت بالتاء فشاذ، قبيح، خبيث، ردئ؛ لأنَّ (ليس) لا تجحد؛ أي: لا تنفى الفعل الماضى، ولم يوجد ذلك إلاَّ في قولهم: أليس قد خلق الله مثلهم، وهو لغة شاذة (۱).

# (١٠) التقارض بين (عسى) و(لعلَّ) \*

(عسى): فعل ماضٍ؛ يفيد الرجاء والإشفاق والطمع، وهو فعل جامد، والغالب أنه فعل ناسخ حيث يرفع المبتدأ وينصب الخبر؛ أى: تعمل عمل (كان)؛ لأنها من باب (كاد) وأخواتها، ويكثر اقتران خير (عسى) بأن.

(لعل): حرف ناسخ يفيد الرجاء وهو غالبًا ينصب المبتدأ ويرفع الخبر لأنه من أخوات (إنَّ)، واللفظان يتقارضان لما بينهما من أوجه تشابه في المعنى (فعسى) و(لعلَّ) كلاهما يفيد (الطمع والإشفاق<sup>(٣)</sup> وهذا التقارض على النحو التالى:

\* أولاً: إعطاء (عسى) حكم (لعلَّ): تعمل (عسى) عمل (لعلَّ) وذلك إذا اتصلت (عسى) بضمير؛ كالياء، أو الكاف، أو الهاء، ويشترط في هذا الضمير ألاَّ يكون ضمير رفع، فتكون (عسى) هنا حرفًا للرجاء، ويشترط ألاَّ تقع (ما) الزائدة بعد (عسى).

ومن شواهدها قول رؤبة بن العجاج:

\* تقول بُنيّتي قد أنى أناكا \* يا أبتا علَّك أو عساكا \*

فيرى بعض النحاة أن (عسى)؛ أجريت مجرى (لعلَّ) في نصب الاسم ورفع الخبر، وهو قول سيبوبه (<sup>14)</sup>.

<sup>(</sup>١) القرطبي: ١/ ٧٧ (المقدمة).

<sup>(</sup>٢) ينظر: القرطبي: ١/ ٧٢ (المقدمة) – الكتاب: ١/ ٢٨ – النحو الوافي: ١/ ٥٥٩.

<sup>(</sup>٣) الكتاب: ١/ ٢٨٧ - ٢٧/٢ - ٢٣٣/٤ - الأصول لاين السَّراج: ٢٣٠/١. الحُصائص: ٣٦/٢ مغنى اللب: ٣٠٣ - النحو الواقي: ٢٨/١، ١٣٠، ١٣٤، ٢٢٠.

<sup>(</sup>٤) الكتاب: ٢٧/٢، ٤/ ٢٣٣، وينظر: مغنى اللبيب: ٩١٧.

ولكن الأخفش يرى أنها باقية على عملها؛ أى عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرقع، ولكن ابن هشام يرفض تخريج الأخفش قائلا: (ويرده أمران: أحلهما: أن إتابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل؛ نحو: (ما أنا كأنت، ولا أنت كأنا) وأمًّا قول الأعرابي الذي يخاطب عبدالله بن الزبير(١):

# پا بن الزبير طالما عصيكا .

فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفياً؛ لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

الثاني: أن الخبر قد ظهر مرفوعًا في قول صخر بن جعد:

\* فقلت عـــاها نارُ كـأس وعـلّهـا

### تشكى فاتى نحوها فسأدعسوها \*

وهذا ما أيده المبرِّد والفارسي وغيرهما(٢).

ومن شواهد التَّقارض قولك: (عساى، عساك، عساه)، ولكن بعض النحاة يرون أن ذلك قليل (٢) ولكنه فصيح، ولا يمكن ردُّه؛ فهو عن العرب.

\* ثانیا: إعطاء (لعلَّ) حكم (عسی): - وذلك فی اقتران خبر (عسی) بأن، فیأتی خبر (لعلَّ) مقترنًا (بأن)، ومن شواهد ذلك لدی بعضهم قول النبی الكریم: (فلعلَّ بعضكم أن يكون ألحن بحجت من بعض) (أناً)، فالشاهد هو اقتران الفعل (يكون) بأن وهو فی محل رفع خبر (لعلَّ)(٥).

ومن شواهد ذلك قول متمم بن نويرة:

لعلك يـومًا أن تُلم مُلـمَّة عليك من اللاثي يدعنك أجدعا .

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٩١٧، وينظر: الخزانة: ٣/٧٥٧، ٤٤١ (ط بولاق).

<sup>(</sup>۲) مغنى الليب: ۳۰۲، ۹۱۷، ۳۷۹. (۳) السابق: ۳۰۳.

<sup>(</sup>٤) صحيع البخاري (كتاب الأحكام).

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب: ٢٠٣ – الأشباء والنظائر: ١٧٦/١.

ولعل التقارض بين (لعل) و(عسى) نعته ابن هشام وغيره بأنه قليل<sup>(۱)</sup>، ويضاف هنا أيضًا أنه إذا وقعت (لعل) و(عسى) في كلام الله تعالى؛ لا يكون معناها الرجاء، أو الإشفاق؛ لاستحالة ذلك عليه؛ وإنما يكون معناها: التحقيق والقطع حينًا، وحينًا: الرجاء. أو الإشفاق منسوبًا إلى المذى يدور بصدده الكلام لا إلى المولى جلَّ شأنه (۱۲).

## (١١) التقارض بين (أفعل) التعجب، و(أفعل) التفضيل \*

(أفعل) التعجب: فعل ماض ثلاثى يشتمل على المعنى الذى يُراد التعجب منه، وتأتى قبله (ما) الاسمية التي هي مبتدأ وعلامة التعجب ويأتى على صيغة (ما أفعل كذا).

(أفعل) التفضيل: اسم مشتق يدل في الأغلب على أن شيئين اشتركا في معنى، وزاد أحدهما على الآخر فيه؛ كقولنا: (الشمس أكبر من الأرض)، والمهم هنا هو وقوع التقارض بينهما على النحو التالى:

\* أولا: إعطاء (أفعل) التعجب حكم (أفعل) التفضيل: وذلك من جواز التصغيرها، التصغير على الرغم من أن (أفعل) التعجب القياس لا يجيز تصغيرها، وعن ذلك يقبول ابن السرَّاج: يصغير نحو: (ما أميلحه وما أحيينه)، فالأصل أن الأفعال لا تصغير، ولكن لما لزمت هذه الأفعال - أفعل التعجب أو التفضيل - موضعًا واحدًا ولم تتصرف ضارعت الأسماء التي لا تزول إلى الفعل وغيره من الأمثلة فصغرت كما تصغر...)(٢) ولم يحقر من الأفعال شيءٌ، من غير هذا الموضم(٤).

ومن شواهد ذلك قول الشاعر:(٥).

\* يا ما أميلح غُرزلانًا شدنً لنا

# من هؤلياتكن الضَّال والسمر \*

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٢٠٣، ٣٧٩. (٢) ينظر: النحو الوافي: ١٣٦١.

<sup>(</sup>٣) الأصول: ١/ ١٠٠، ينظر: الكتاب ٢/ ١٣٥. (٤) الأصول لابن السراج: ٣/ ٦٢.

<sup>(</sup>٥) مـغنى اللبيب: ٨٩٤ - الإنصــاف: ٨١/١ – الخيزانة: ٨٥/١، هؤلياء: تصــغيــر هؤلاء، الضال، السمر: نوعان من الشجر.

ولم يسمع ذلك إلا فى أحسن وأملح، ذكـره الجوهرى، لكن النحويين مع هذا قاسـوه، ولم يحك ابن مالك اقـتياسـه إلا عن ابن كيـسان وليس كذلك، قال أبو بكر بن الأنبارى:

(ولا يقال إلا لمن صغر سنّه)(١).

\* ثانيا: إعطاء (أفعل) التفضيل حكم (أفعل) التعجب:

وذلك فسى أنه لايرفع السظاهر، وذلك لأنَّ السشى يعطى حكم السشى لمشابهته لفظًا ومعنى، ولأن (أفعل) في التعجب تشبه (أفعل) في التفضيل وزنًا وأصلا وإفادة للمبالغة<sup>(7)</sup>.

### (١٢) التقارض بين (اسم الفاعل) و(الصفة المشبهة) \*

(اسم الفاعل): اسم مشتق يدل على معنى مسجرد حادث وعلى فاعله، وقد فند النحاة والصرفيون طريقة صياغته ومسائله؛ ويجرى اسم الفاعل مجرى فعله في العمل وفي التعدى واللزوم وذلك بشروط وتفصيلات لا داعى للإطالة في سردها هنا(٢٣).

(الصفة المشبهة): وهى اسم مشتق يدل على ثبوت صفة لصحابها ثبوتًا عاماً، والصفة المشبة باسم الفاعل هى أسساء يُنعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل<sup>(1)</sup>.

ويتمثل التقارض هنا في صورتين هما:

\* أولا: إعطاء (اسم الفاعل) حكم (المصقة المشبهة): وذلك إذا دلَّ اسم الفاعل على الثبوت وقامت قرينة تدل على هذا من غير أن تتغير صيغته وصورته اللفظية الظاهرة، صار صقة مشبهة يجرى عليمه كل أحكامها،

<sup>(</sup>١) ينظر: مغنى اللبيب: ٨٩٤. (٢) مغنى اللبيب: ٨٩٤، الإنصاف: ١/٨١.

<sup>(</sup>٣) الكتاب: ١/ ١٩٣ - شرح القصل: ٣/ ٧٧ - مغنى اللبيب: ٩١٨.

<sup>(</sup>٤) الأصول لابن السَّراج: ١/ ١٣٠.

ومنها: أن يكون لازمًا لا ينصب مفعولا به أصيلا، وأن تجوز إضافته إلى فاعله(۱).

ومن التقارض لديهم إعطاء (الضارب الرجل)، حكم (الحسن الوجه) في الجر(٢)، حيث جاء اسم الفاعل: (الضارب) مضافًا إلى مفعوله (الرجل)، وهنا يدخل في باب الصفة المشبهة ويسمى (الرجل) حينتذ (شبيه بالمفعول) ويقول سيبويه: (من قال: هذا الضارب الرجل) مشبه (بالحسن الوجه): لأنه وصف للاسم كما أن الحسن وصف)(٣) ومن شواهد ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ مَالِكَ يُومُ الدّينِ ﴾ [الفاتحة: ٤]، ومنه قولنا: (ربّنا، آمنا بك خالق الأكوان)، وعن ذلك يقول ابن يعيش: (وقد يعاملون اسم الفاعل معاملة الصفة المشبة إذا كان لازمًا غير متعد..)(٤).

\* ثانيًا: إعطاء (الصفة المشبة) حكم (اسم الفاعل): وذلك إذا كانت الصفة المشبهة على وزن اسم الفاعل من غير أن يدل لفظها على المعنى الحادث وصاحبه، وإنما يدل بقرينة على أن المعنى ثابت لصاحبه ثبوتًا عامًا، وهذا النوع: قياسي (٥).

ومن شواهد ذلك لدى بعض النحاة إعطاء (الحسن الوجه) حكم (الضارب الرجل) في النصب، وعلى ذلك عملت (الحسن الوجه) عمل اسم الفاعل(٢٠)، ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

- الواهبُ المائة الهجان وعبدها عُوذًا تُزجّى خلفها أطفالها \*
  - \* وقول الآخر:
- \* أنا ابنُ التَّارك البكريِّ بشر عليه الطيـرُ ترقبه وقـوفـا \*

<sup>(</sup>١) الكتاب: ١/ ١٣٤ - شرح المفصل: ٦/ ٦١، وينظر: النحو الوافي: ٣/ ٢٤٢، ٢٥٦.

<sup>(</sup>٤) مغنى اللبيب: ٩١٨. (٣) الكتاب: ١٩٣/ - ١٩٥، ٢٠٠.

<sup>(</sup>٤) شرح المفصل: ٦/ ٨٣.

<sup>(</sup>٥) مغنى اللبيب: ٩١٨ - الأشباه: ١/١٧٦ - النحو الوافي: ٣/ ٢٨٤.

<sup>(</sup>٦) الأصول لابن السرَّاج: ١٣٣/١ – مغنى اللبيت: ٩١٨.

وفيه إضافة (التارك) إلى (البكرى) تشبيهًا (بالحسن الوجه) لأنه مثله في إضافته إلى الألف واللام(١١).

وينقل سيبويـ عن أبى الخطاب قائلا: (وزعم أبو الخطاب أنهم يُنشدون هذا البيت للحادث بن ظالم:

\* فما قومى بثعلبة بن سعد ولا بفرارة الشُّعرى ركابا \* فالشاهد فيه نصب (الرقابا) بالشَّعرى، على حد قولهم: (الحسن وجهًا)(٢)

# (١٣) التقارض بين (إنَّ) و(ما) \*

من المعروف أن (إن) حرف ناسخ يفيد التوكيد وتدخل على الجيملة الاسمية؛ فتنصب المبتدأ؛ ويسمى: اسمها، وترفع الخبر؛ ويسمى: خبرها وهذا هو الأصل، وأماً (ما) فالمشهور فيها عند الحجازين هو إعمالها عمل (ليس)؛ أى تدخل على الجيملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبير يسمى خبيرها أى على النقيض من عمل (إنًّ) ولكن التميميين يهملونها ويمكن إعطاء (إنَّ معنى (ما) وذلك عند تخفيف (إنَّ فنصبح (إنَّ فإنها تكون بمعنى (ما) الستى بمعنى (ليس) وتسند لم لنفى معنى الخبر في الزمن الحالى عند الإطلاق ومن شواهد ذلك قوم تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلاَّ فِي غُرُورٍ ﴾ [الملك: ١٠] أى: ما الكافرون إلا في غرور (٣)، ومن ذلك قول الشاعر:

\* إنْ المرءُ ميْسَنًا بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذلا \* ومنه قول الآخر:

\* إنّ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين \*
 فكان (إنّ) بمعنى (ما) وعملت عملها..

<sup>(</sup>١) الكتاب: ١٩٣/١ - شرح المقصل ٧٢/٧، ٧٤ - الأشياه: ١/١٧٦.

 <sup>(</sup>۲) الكتاب: ١/ ٢٠٠ - الأشياه: ١/ ١٥٧ - الأشياه: ١/ ١٧٥

#### (١٤) التقارض بين الفاعل والمفعول \*

(الفاعل): هو ما وقــع منه الفعل، أو اتصف به، وحكمــه الرفع أو فى محل رفع وله أحكامه المشهورة فى كتب النحو.

(المفعول): هو ما وقع عليه فعل الفاعل. وحكمه الإعرابي: النصب، أو في محل نصب، والاصل أن يسبق الفاعل ثم يليه المفعول وقد يحدث تغيير كالتقديم أو التأخير أو الحذف... إلخ ولا داعى للإطالة..

وما يهمنا هنا هو وقوع التقــارض بين الفاعل والمفعول ومن ذلك إعطاء الفاعل إعــراب المفعول<sup>(١)</sup>، نحو قــولهم: (خرق الشــوبُ المسمار!، كــسر الزجاجُ الحجرَ...)

ولكن يمكن رد ذلك بقـولنا: المعنى فـرع الإعراب، ومن شــواهد هذه الظَّاهرة هنا أيضًا قول الأخطل:

\* مثلُ القنافذ هدَّاجون قد بلغت

نجـــران أو بلغت مـــواءاتهم هَجَــرُ \*

(فنجران)، (هجر) مفعولان ، سوءاتهم (فاعل).

وسن ذلك أيضا قول الشاعر:

قد سالم الحيَّات منه القدما \*

وذلك فى رواية مَنْ ينصب (الحيات)، والقدما: (فاعل) ولكن قيل: (القدما) تثنية حذفت نونه للضرورة.

وبعد فقد فرغنا من سرد أبواب التقارض وشواهده - على حد علمى - وقمنا بتحليل الشـواهد، وتفنيد آراء بعض العلماء حولهـا، راجين التوفيق والسداد بإذنه تعالى، والآن نعرض لعلاقـة ظاهرة التقارض بأصول النحو العربى.

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٩١٧.

التقارض وأصول النحو

#### \* توطئة:

أصول النحو: هي مبادئ وتطبيقات قديمة قدم علم النحو، وكى تنال أيُّ ظاهرة لغوية، أو نحوية صفةً شرعية فلا بد لها من أن ترتبط بأصول النحو العربي؛ معظمها إن لم يكن كلها، وكي نوضح هذه العلاقة ومدى شرعية ظاهرة التقارض والتي عدَّها ابن هشام من مُلَح الكلام عند العرب أب من أجل ذلك يجب أن نتعرف بصورة موجزة على أصول النحو العربي وهي (٢): السماع، والقياس، والاستحسان، والإجماع، واستصحاب الحال.

وهذه الأصول درسها العلماء مرتبة حسب قوتها ودرجة تأثيرها وفاعليتها، وفي السطور القادمة نعرض لعلاقة ظاهرة التقارض ببعض هذه الأصول، ومن ذلك ما يلي تفصيله:

## # أولاً: التقارض والسماع:

- السماع: هو الكلام العربى الفصيح، المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة، وهذا يعنى أن السماع يشمل كلَّ ما ثبت عن العرب من كلام من يُوثق بقصاحتهم؛ فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه الكريم، وكلام العرب قبل بعشته على أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين؛ نظمًا ونثرًا عن مسلم أو كافر . .)(٣).

والسماع كما مر من الأصول الرئيسة للنحو العربي، وهو مقدَّمٌ على ما عداه من الأصول، وأمَّا المدقق في الشواهد التي تعرَّضنا لها فيما سبق عن ظاهرة التقــارض فإنها مــتنوعة بين قــرآن كريم، وحديث نبــوى شريف،

<sup>(</sup>١) مغنى اللبيب: ٩١٦.

<sup>(</sup>٢) ينظر: لمم الأدلة لابن الأتبارى، الاقتراح للسيوطي.

<sup>(</sup>٣) لم الأدلة: ١٥ - الإغراب: ٤٥ - الاقتراح: ١٧.

وشعر، ونشر... فمن نماذج شواهد القرآن الكريم في إعمال (إلا) عمل (غير) قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةً إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدْتًا ﴾ [الأنبياء: ٢٦]، (فإلاً) في هذه الآية بمعنى (غيسر) - كما مرَّ - في رأى جمهور العلماء. ومن شواهد الحديث مثلاً قبول الرسول الكريم في إعطاء (إن) الشرطية حكم (لو) حيث يقول: (فإلا تراه فإنَّه يراك)(١).

ومن شواهد الشعر الكثير-كما مر- ومن ذلك ما ورد حول إعطاء (لن) حكم (لم) في الجزم كما في قول الأعرابي الذي يمدح الحسين بقوله:

\* لن يخب الآن من رجـــائـك مَن "

# حــــرَّك من دون بابـك الحلقـــــه \*

وعليه فكثير من الشواهد إن لم يكن كلها ورد بها السماع، ومعظمها كما مر لا يكن ردُّها أو تجاهلها، والقليل منها فقط هو الذى أمكن تخريجها على غير ظاهرة التقارض وبهذا تكون ظاهرة التقارض قد نالت شرعيتها من تحصنها بشواهد فصيحة مسموعة عن العرب، أو في القرآن الكريم والحديث النبوى الشريف.

### \* ثانيًا: التقارض والقياس:

القياس: هو (تقدير الفرع بحكم الأصل) وقيل: (هو حمل فرع على أصل بعلة جمامعة)، وهو أيضًا: (إجراء حكم الأصل على الفرع) وهو (إلحاق الفرع بالأصل لعلة)(٢).

وهو - كما مر - الأصل الثاني من الأصول المعتمدة في النحو العربي؛ فالنحو كله قساس عندهم، ومن ينكر القساس فإنه ينكر النحو في نظرهم<sup>(٣)</sup>، وقد استخدم النحاة القساس واعتمدوا عليه منذ نشأة علم النحو؛ ولكن عملية السقياس يقوم بها أولئك الذين كرَّسوا حياتهم لخدمة

<sup>(</sup>١) صحيح مـــلم (كتاب الإيمان). (٢) لم الأدلة: ٩٣، الاقتراح: ٤٥.

<sup>(</sup>٣) ينظر: الخصائص: ٨٨/٢ - إنباه الرواه: ٢٦٧/٢ - من أسرار الملغة: ٨.

العربية، أمَّا أصحاب اللغـة الذين يُحتج بكلامهم فلا يكادون يلجأون إلى القياس في حياتهم..)(١).

والمدقق النظر فى الشواهد السابقة وعلاقتها بالسماع، وكذلك رأى جمهور النحاة باقتصار هذه الشواهد - وبالتالى ظاهرة التقارض - على السماع دون السقياس، والدليل على ذلك ما ذكره بعض النحاة ومن ذلك قول ابن هشام - مثلاً - عقب كلامه عن (لم) و(لن) حيث يقول: (الجزم «بلن» والنصب «بلم» خارج عن القياس واستعمال الفصحاء)(٢) وعن مجىء (أنُ مصدرية تشبها (بما) المصدرية وذلك كما ورد فى قول الشاعر:

## \* إذا كمان أمر الناس عند عمج وزهم

#### 

فيسرى ابن يعيش نقلاً عن أبى على الفارسى: (إن ذلك من الشاذ فى القياس والاستعمال جميعاً) (٢٠٠ ولكن هذا الأمر ليس على إطلاقه؛ فمن شواهد ظاهرة التقارض ما يصلح القياس عليه وعدم قصره على السماع ومن ذلك ما ذكره ابن جنى عن إعمال (ما) عمل (ليس) حيث يقول: اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك، ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التعيمين في ترك إعمال (ما) يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يُؤخذ به؛ ويُخلد إلى مثله، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها... الأنه، فهذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين، أو كلتراسلتين.

وعلى ذلك فظاهرة التـقارض يُقـاس على بعض شواهدهـا ومعظمـها مقصور على السمـاع وهي من مُلح الكلام عند العرب كما يرى ابن هشام والسيوطي وغيرهما.

<sup>(</sup>١) نزهة الألبا: ٢٢ - طبقات النحويين للزبيدي: ٢٥.

<sup>(</sup>٢) مغنى الليب: ١٢٥. (٣) شرح المقصل: ٧/٩.

<sup>(</sup>٤) الحصائص: ٢/١٠، وينظر: الأصول لابن السرَّاج: ٢١٠/٢.

### \* ثالثًا: التقارض والإجماع:

الإجماع: هو الأصل الشالث من أصول النـمحو العـربي، ويقصــد به: الاتفاق، وله في عرف الدرس النحو نوعان هما:

أولهما: إجماع العرب: وهو أن تُجمع العرب على أمر وتنطق به، وعن هذا النوع من الإجماع يقول السيوطى: (إجماع العرب أيضًا: حجة، ولكن أنَّى لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أن يتكلم العربي بشيء، ويبلغهم فيسكتون عليه)(١).

ومن هذا النوع على سبيل المثال إعسمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازين، وكذلك إعمال (لا) عمل (إن)، وغير ذلك مما درسناه سوياً.

ثانيهما: إجماع نحاة البلدين: وهم نحاة البصرة والكوفة، وهو أيضًا حجمة إذا لم يخالف السماع، ومن شواهده في ظاهرة التقارض إجماع النحاة على أن (إلا) بمعنى (غير) في قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وبعد: فلا يخفى على القارئ عدم موافقة كثير من شواهد هذه الظاهرة للإجماع بنوعيه، أو أحدهما، وتفرد قبيلة بشىء منه دون غيرها،أو موافقة عالم للتقارض بين شيئين دون غيره، ومن الحق القول بقلة الإجماع حول ظاهرة التقارض وعليه فمن أصول النحاة هو أن (القليل لا يُعتد به)(۲).

### \* رابعًا: التقارض والاستحسان:

الاستحسان: من أصـول النحو الـعربى وهو عند الـنحاة والأصـوليين: (ترك قياس الأصول لدليل)<sup>(٣)</sup>، والاستحسان نوعان هما:

\* أولهما: استحسان العرب: وهو كل ما استحسنته العرب ونطقت به وآدى الفائدة من النطق به، أو الكتابة على منواله، وهذا النوع يُعتد به فى أصول النحو، وعنه يـقول ابن الأثير: (ينبغى أن تعلم أن الذى نسـتحسنه

<sup>(</sup>١) الأقتراح: ٨٩ - ٩٠. (٢) الإنصاف: ٦٦٦ مسألة (٩٤).

<sup>(</sup>٣) لمع الأدلة: ٣٣، الاقتراح: ٩١.

نحن في زماننا هذا هو الذي كان عند العرب مستحسنًا، والذي نستقبحه هو الذي كان عندهم مستقبحًا(١).

ويلجأ العرب إلى الاستحسان لأسباب شتى منها: استحسان المشاكلة، أو المناسبة اللفظية، أو الجوار، أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup>، وعن ذلك يقول سيبويه: (واستحسن من هذا ما استحسن العربُ، وأجزه كما أجازته)<sup>(٢)</sup>.

وثمة شواهد كثيرة مما تم دراستها فى هذه الظاهرة قائمة على هذا النوع من الاستحسان؛ وذلك لأن العرب كما يرى ابن جنى: (يستعملون من الكلام ما غيره أثبت فى نفوسهم منه؛ سعة فى التفسح، وإرخاءً للتنفس، وشحاً على ما جَسموه فتواضعوه أن يتكارهوه، فيلغوه ويطرحوه، فاعرف ذلك مذهبًا لهم)(٤).

\* ثانيهما: استحسان النحاة: هو ما وافق عليه النحاة واستحسنوه ولكن هذا النوع ليس فى قوة الاحتجاج باستحسان العرب؛ لأن ما يستحسنه نحوى قد يستقبحه آخر.

\* \* \*

وبعد فقد عـرضنا لمعظم أصول النحو العربى بصورة موجزة وعـلاقتها بظاهرة التقارض، وعليه فقد لاحظنـا كما مر أن شواهد هذه الظاهرة كلها من السماع العربي بأنواعه وروافده المختلفة: قرآنًا وشعرًا ونثرًا. . إلخ.

وعرفنا أن العديد من هذه الشواهد مقصور على السماع وبعضها جاز القياس عليه، كما عرفنا أن العرب قد أجمعت على بعض مظاهر هذه الظاهرة وصورها في حين تحقق إجماع النحاة العرب على بعضها أيضا.

وسفنا على كل ذلك الأمثلة اعتمادًا على ما تقدم وختمنا بعلاقة التقارض بالاستحسان وعرفنا أنه من المهم استحسان ما استحسنته العرب، وعليه فقد نالت ظاهرة التقارض شرعيتها في الدرس النحوى واللغة العربية على حد علمي وزعمى. والله أعلى وأعلم.

 <sup>(</sup>١) المثل السائر: ١/ ١٧١.
 (٢) الأصول لتمام حــان: ٢٠٤

 <sup>(</sup>٣) الكتاب: ٢/ ٦٩.
 (٤) الحصائص: ٢/ ٢١٠.

#### الخاتمة

الحمد لله وكفى - والصلاة والسلام على نبيه الذى اصطفى.. وعلى مَنْ سار على نهجه واقتفى.. أمَّا بعد:

فأحسب أننا قد عشنا فى الصفحات السابقة مع ظاهرة لغوية عربية كان لها أثرها وتواجدها فى الدرس النحوى، وقد تعرفنا عليها: تعريفًا وتنظيرًا، لغة واصطلاحًا، وتتبعنا ظهور المصطلح وتطوره فى الدرس النحوى، ثم وضحنا مدى ارتباط هذا المصطلح بغيره من المصطلحات والظواهر اللغوية والنحوية الأخرى، ثم حاولنا التعرف على أسباب حدوث هذه الظاهرة، وكى تزداد معرفتنا وإلمامنا بهذه الظاهرة قمنا بدراسة معظم الشواهد إن لم يكن كلها حول هذه الظاهرة، وحاولنا جاهدين تحليلها وتفنيد الأراء حولها، ثم ختمنا هذه الرحلة العلمية والدراسة النحوية بمعرفة عبلاقة طاهرة الثقارض بأصول النحو العربي، وأحسب أننى قد حقّقت كثيرًا من ظاهرة الثعلنة فى صدر الكتاب ومن أهم نتاثج هذه الدراسة ما يلى:

- أولا: قدَّم الكتاب صورة موجزة ومتوازنة حول هذه الظاهرة لخدمة الدرس النجوى والقارئ العربي حول بعض سمات لغته ومميزاتها.
- ثانيًا: تتبع الكتباب تعريف المصطلح وظهوره وتطوره في الدرس النحوى.
- ثالثا: حاول البحث رصد علاقة التقارض بمصطلحى: التنضمين والحمل على المعنى.
- رابعا: بحث الكتاب عن أسباب هذه الظاهرة وقدرً معظمها للقارئ والباحث العربي.
- خامسًا: تتبع البحث الشواهد حول هذه الظاهرة ورصدها رصدًا أمينًا؛ ليعرف حجم هذه الظاهرة في درسنا اللغوى والنحوى.

- سادسًا: قام الكتاب بتـحليل الشواهد وآراء النحاة حولها مـقدِّمًا رأيًا
   قد يُحسب له أو عليه، والله المستعان وحسبى أنَّن اجتهدت.
- سابعًا: دللت على أن هذه الظاهرة؛ بعض شواهدها يقتصر على السماع، والبعض الآخر جاز القياس عليه.
- أمنًا: أثبت الكتاب أن دراسة هذه الظاهرة ليست عبئًا أو إضاعة للوقت، بل عرفنا حقيقة مراد ابن هشام - رحمه الله - من قوله: (التقارض من مُلح الكلام عندهم).

وبعد. فالله أسأل أن يكون كتابى هذا (ظاهرة التقارض فى الدرس النحوية، النحوى) لبنة بناء فى المكتبة العربية لا معول هدم فى الدراسات النحوية، وأن يكون جهداً فى خدمة لغتنا المقدسة؛ لغة القرآن الكريم، وإظهاراً لبعض سماتها وعميزاتها، وأقدم جهدى المتواضع بين يدى القارئ والباحث العربى؛ فما كان فى هذا الكتباب من آراء سديدة وتوفيق فذلك فضل من الله، وما شابه من تقصير فهو من عند نفسى، والله أسال أن ينفع بهذا الكتاب من شاء إنه على كل شىء قدير، وبالإجابة جدير فهو نعم المولى ونعم النصير. والله الموفق.

د. عبدالله أحمد جاد الكريم حسن
 جازان - المملكة العربية السعودية

## فهرس المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: المطبوعات:

ا حقاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبنا الدمياطي تح:
 على محمد الضباع - ط دار الندوة - بيروت.

 ٢ - أخبار النحويين للسيرافى، تح: محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام - القاهرة سنة ١٩٨٦م.

٣ - أدب الكاتب لابن قتيبة، تح: محمد محيى الدين - بيروت.

 إزالة الإلباس عن كلام رب الناس: لأحمد سعد الخطيب-ط مطبعة الأمانة - القاهرة سنة ١٩٩٦م.

٥ -أساس البلاغة للزمخشرى، تح: عبدالرحيم محمود-بيروت١٩٨٥م.

آسرار العربية لأبى البركات الأنبارى، تح: محمد بهجة البيطار ط المجمع العلمي بدهشق.

ط المجمع العلمي بلمشق.

 ٧ - الأشباه والمنظائر للسيوطى، تح: فايز ترحمينى - ط. دار الكتاب العربي - بيروت ١٩٩٣م.

٨ - الأصول لابن السراج، تح: عبدالحسين الفـتلى - مؤسسة الرسالة
 - بيروت ١٩٨٩م.

 ٩ - الأصول لتمام حسان- ط الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨٢م.

١٠ - الإغسراب في جمدل الإعسراب ولمع الأدلة لابن الانسارى، تح:
 سعيد الأفغاني - ط. الجامعة السورية سنة ١٩٥٦م.

١١ - الاقتراح للسيوطي - ط - دار المعارف النظامية - حيدر أباد.

١٢ - الأمالي الشجرية، تح: الطناحي - ط الحانجي - القاهرة.

۱۳ - الإنصاف لابن الأنبارى، تح: محمم محيى الدين - ط: المكتبة العصرية - بيروت سنة ۱۹۸۷م.

١٤ - البحث اللغوى عند العرب، لأحمد مسختار عمر - ط٦ - عالم

- الكتب القاهرة سنة ١٩٨٨م.
- ١٥ البرهان للزركشى، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم ط دار إحياء الكتب – القاهرة سنة ١٩٧٢م.
  - ١٦ التبيان للعكبري ط التوفيقية القاهرة.
- ۱۷ تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ط۲ دار الفكر يه وت ۱٤٠٣هـ.
- ۱۸ تفسير القرطبي ط دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٦٥م.
   ۱۹ تفسير الكشاف للزمخشري- ط دار المعرفة بيروت.
- ۲۰ التوهم عند النحاة د. عبدالله أحمد جاد الكريم ط مكتبة الآداب - القاهرة سنة ۲۰۰۱م.
- ٢١ خزانة الأدب للبغدادى، تح: عبد السلام هارون ط الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة.
- . ۲۲ الخصائص لابن جني، تح: محمد على النجار ط دار الكتب المصرية القاهرة سنة ١٩٥٧.
  - ٢٣ الدر المصون للسمين الحلبي ط دار الكتب العلمية بيروت.
- ٢٤ الرد على النحاة لابن مضاء الاندلسي، تح: شوقى ضيف ط
   دار المعارف القاهرة.
  - ٢٥ شرح الأشموني (الصَّبَّان) ط عيسى الحلبي القاهرة.
  - ٢٦ شرح الكافية للرضى ط دار الكتب العلمية بيروت.
    - ٢٧ شرح المفصل لابن يعيش ط مكتبة المتنبى.
- ۲۸ -- الصاحبی لابن فارس، تح: السید صقر ط الحلبی القاهرة سنة ۱۹۷۷م.
- ٢٩ صحيح البخارى، تقديم: أحمد شاكر ط دار الجيل– بيروت.
  - ٣٠ صحيح مسلم بشرح النووى القاهرة سنة ١٩٨٧.
- ٣١ الضرورة الشعرية لمحمد حماسة عبد اللطيف طدار العلوم-القاهرة.
- ٣٢ طبقات النحويين للزبيدى، تح: محمد أبو الفضل دار المعارف
   القاهرة سنة ١٩٨٤م.
- ٣٣ قصة الحضارة ول ديورانت ترجمة: محمد بدران ط الإدارة

- الثقافية بجامعة الدول العربية القاهرة.
- ٣٤ الكامل للمبرد ط نهضة مصر القاهرة سنة ١٩٨١م.
- ٣٥ الكتاب لسيبويه، تح:عبدالسلام هارون ط:دار الجيل- بيروت.
  - ٣٦ كشف الخفاء للعجلوني نشر فك القدس ١٣٥٢ هـ.
    - ٣٧ لسان العرب لابن منظور دار المعارف القاهرة.
- ٣٨ اللهجات العربية في التراث لأحمد علم الدين الجندي -ط: الدار
   العربة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٣م.
  - ٣٩ المثل السائر لابن الأثير ط نهضة مصر القاهرة.
- ٤٠ مجالس ثعلب، تح: عبدالسلام هارون دار المعارف القاهرة ١٣٦٩هـ.
- المحتسب لابن جنى، تح: على النجــدى وآخــرين ط المجلس
   الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة سنة ١٩٨٦م.
- ٤٢ المزهر للسيوطى، تح: محمد أبو الفضل والبجاوى -ط الحلبى--القاهرة ١٣٦١هـ.
- ٤٣ المعجم المفهرس الألفاظ القرآن الكريم، لفؤاد عبدالباقى ط.
   دار الحديث القاهرة.
  - ٤٤ المعجم الوسيط ط ٣ مجمع اللغة العربية القاهرة.
- 8 مغنى اللبيب لابن هشام، تح: سعيد الأفغانى وآخرون ط٥ دار الفكر بيروت سنة ١٩٧٩م.
- ٢٦ المقتضب للمبرد، تح: عضيمة ط المجلس الأعلى للشيئون
   الإسلامية القاهرة سنة ١٣٩٩هـ.
- ٤٧ المقدمة لابن خلدون، تح: على وافى ط الشعب القاهرة سنة ١٩٦٢م.
- ٨٤ من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ط٢ مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة.
  - ٤٩ النحو الوافي لعباس حسن ط دار المعارف القاهرة.
- ٥٠ نزهة الألبا لابن الأنبارى، تح: السامرائى -نشر مكتبة الاندلسى-بغداد سنة ١٩٧٠.
- ٥١ همع الهوامع للسيوطي، تح:النعساني-ط١- إيران سنة ١٩٥٠م.

# فهرس المحتوى

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
OA	٥- التقــارض بين (لن) و(لم)	٣	
	٦- السقارض بين (أن) المصدرية	٥	
04	و(ما) المصدرية		الفسصل الأول: حسول منصطباع
	٧- الشقارض بين (أن) المصدرية	٧	التقارض
77	و(الـذى)	1	* المبحث الأول:
	٨- السَّقارض بين (ليس) و(مــا)	1.	١- تعريف التقارض
77	النافسة		٢- تاريخ ظهـــور المطـلح
	<ul><li>٩- التنفارض بين (ليس) و(لا)</li></ul>	14	
70	النافسة	1	* المبحث الـثاني: التقارض وعلاقته
77	4 . 40 . 4 . 5	14	ببعض المطلحات)
	١١-التقارض بين (أفعل التعجب)	19	- التقارض والتضمين
14		11	- التقارض والحمل على المعنى
•	١٢- التقارض بين (اسم الفاعل)	11	* المبحث الثالث: (أسباب التقارض)
٧.	و(الصفة المشبهة)	45	١- السبب الأول (طبيعة اللغة)
VY		10	<ul><li>منهج جمع اللغة</li><li>التعدد اللهجي</li></ul>
	١٤- التقارض بين (الفاعل)	1 1	- طبيعة الشعر العربي
VT	و(المفعول)	YA	۲- السبب الثاني (التشابه بين
• • •	نصل المثالث: التنقارض وأصبول	11 79	اللفظين)
٧٥	حو		* الفصل الشانى: التصارض وأبوابه
77	١- التقارض والسماع	77	النحوية
٧٨	٢- التقارض والقياس	1	١-الشقارض بين بعض حبروف
	٣- التقارض والإجماع	177	11
۸.	•	1 1	C st Cate test . V
٨٠	<ul> <li>التقارض والاستحسان</li> </ul>		٣- التقارض بين (إنَّ) الـشرطية
٨٢		OT	و(لو) الشرطية
٨٤	6000		٤- التقــارض بين (إذا) الشرطــية
AV	<ul> <li>فهرس المحتوى</li> </ul>	07	و(متى) الشرطية

رقم الإيسداع: ٧٣٨٧ لـــسنة ٢٠٠٧ الترقيم الدولي:8-419-241-419



# نبذة عن المؤلف

#### دكتور/ عبد الله أحمد جاد الكريم حسن

- من مواليد قرية (النَّمسا)، محافظة (قناً)، مصر وذلك في ٥/٥/١٩٧٢م.
- حصل على ليسانس اللغة العربية وآدابها والشريعة الإسلامية وعلومها من
   كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٥م/١٤١٦هـ.
- حصل على السنة التمهيدية للماجستير في مادة النحو والصرف والعروض
   من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٦م/١٤١٧هـ.
- حصل على الماجستير في اللغة السعربية مادة (النحو والصرف والعروض) من
   كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٨م/١٤١٨هـ.
- حصل على درجة الدكتوراه بتقدير (ممتاز) مع مرتبة الشوف الأولى في اللغة العربية، مادة (النحو والصرف والعروض)، من كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ.

#### من مؤلفاته:

- ١- التوهم عند النحاة . . . . . . . . . . . . . (مكتبة الآداب) ٢٠٠١ .
- ٢- القضايا النحوية والصرفية في المثل السائر لابن الأثير (رسالة دكتور ﴿
  - ٣- النحو العربي عماد اللغة والدين. . . . . (مكتبة الآداب) ٢٠٠١.
  - ٤- الوجيز في النحو . . . . . . . . . . . (مكتبة الآداب) ٢٠٠٢.
  - ٥- الاستغناء بين العرب والنحاة . . . . . . (مكتبة الأداب) ٢٠٠٢.

